الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

الجلسة العامة **٨٤**

الجمعة، ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغنر ليكتوفت . . . . . (الدانمرك)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/70/722/Add.1، و A/70/722/Add.2، و A/70/722/Add.3، و A/70/722/Add.6)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل الانتقال إلى البنود الأخرى المدرجة في جدول أعمالنا، أود، وفقا للممارسة المتبعة، أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثائق A/70/722/Add.1، و A/70/722/Add.2، و A/70/722/Add.3، و A/70/722/Add.4، و A/70/722/Add.5، و A/70/722/Add.6، والتي يبلغ فيها الأمين العام رئيس الجمعية العامة، بأنه منذ إصدار رسالته الواردة في الوثيقة A/70/722 قامت كل من: الإمارات العربية المتحدة، وبوروندي، وجزر مارشال، وجمهورية إيران الإسلامية، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وفانواتو، وليبيا، ومالي بتسديد المبالغ اللازمة لخفض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في تلك الوثيقة؟

تقرر ذلك.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مشروع القرار A/C.3/68/L.31/Rev.1

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية أجرت مناقشة بشأن البند ٩ من جدول الأعمال، بالاقتران مع البند ١٥ من جدول الأعمال، في جلستها العامة السادسة والثلاثين المعقودة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ويذكر الأعضاء أيضا أنه في إطار البند ٩ من جدول الأعمال، اتخذت الجمعية العامة القرار ٧٨/٧٠ في جلستها العامة السبعين المعقودة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

أعطي الكلمة الآن لممثلة تايلند لعرض مشروع القرار A/70/L.31/Rev.1.

السيدة نايومتاي (تايلند) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين، وجمهورية أنغولا، أتشرف بأن أعرض مشروع القرار A/70/L.31/Rev.1. المعنون ”رفع أسم أنغولا من فئة أقل البلدان نموا“

نود أن نشدد على ضرورة الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا؛ ولذلك من المهم الإقرار بالحقائق على أرض الواقع وبمواطن الضعف الهيكلية التي تواجهها أنغولا. ونرجو من شركائها في التنمية أن يهبوا إلى إدراك مواطن الضعف تلك وأن يواصلوا تقديم المساعدة إلى البلد من أجل الانتقال السلس وتحقيق التنمية الطويلة الأجل.

بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين، أود أن أشكر جميع الشركاء المنخرطين في المفاوضات بشأن نص مشروع القرار، ونأمل من الجمعية العامة أن تعتمده بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/70/L.31/Rev.1؟

اعتُمد مشروع القرار (القرار ٧٠/٢٥٣).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أنغولا الذي يرغب في الكلام تعليلا للموقف بعد اتخاذ القرار.

السيد غاسبار مارتنز (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العامة للجمعية العامة للنظر في البند ٩ من جدول الأعمال المعنون ”تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي“، وعلى اتخاذ القرار ٧٠/٢٥٣، بشأن رفع اسم أنغولا من فئة أقل البلدان نموا. يشرفني أيما تشريف أن أخاطب الجمعية العامة اليوم وأن أؤكد مجددا التزام بلدي بعملية رفع اسمها من القائمة.

أود أيضا أن أعرب عن امتناننا لما حظينا بها من تعليقات إيجابية وبناءة ودعم وتشجيع من لدن الدول الأعضاء خلال المشاورات غير الرسمية، مما مكننا من التوصل إلى اتفاق بشأن النص. وأود بصفة خاصة أن أشكر السيد ألان ولفريد بيا، السكرتير الثاني في البعثة الدائمة للكاميرون الذي يسرّ مناقشة النص.

في العقد الماضي، شهدت أنغولا والاقتصاد الأنغولي نموا قويا، وقد أشاد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالبلد، سواء من حيث الاستقرار الاقتصاد الكلي أو النمو الاقتصادي، الأمر الذي أفضى إلى توصيات من الأمم المتحدة برفع اسم أنغولا من مجموعة أقل البلدان نموا. ومع ذلك، نسلم بأن أنغولا، البلد الذي يعتمد على السلع الأساسية، يشهد حاليا فترة تتسم ببعض الصعوبة اقتصادية الخفيفة بسبب الانخفاض في أسعار النفط الدولية، الأمر الذي أثر على الاقتصاد العالمي بأسره. إن الصدمات الخارجية الأخيرة، بما في ذلك الأزمة الاقتصادية العالمية، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، أدت إلى تباطؤ اقتصادي، وأبرزت بأن التنوع أمر بالغ الأهمية لاستدامة نمو الاقتصاد الأنغولي.

حتى الآن – ومنذ مطلع العام بدأنا – بتنويع الأهداف، حيث ما برحت أنغولا تعتمد تنفيذ العديد من البرامج الرامية إلى مساعدتها على التكيف مع التغييرات في اقتصادها الوطني، وفي اقتصاد العالم.

والاستراتيجية الإنمائية الوطنية، وهي الأداة الرئيسية لتنويع الاقتصاد حتى عام ٢٠٢٥، يجري تنفيذها. والهدف هو توجيه وتحسين سرعة ونوعية التنمية بالوسائل التالية: تحسين نوعية الحياة لجميع الأنغوليين؛ والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي؛ وتشجيع سياسة فعالة للعمالة وتعزيز الموارد البشرية

الوطنية؛ وزيادة الإنتاجية والتحول في الأسواق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن برنامج أنغولا للاستثمار يروم دعم الشركات الصغرى في قطاعات الزراعة والصناعة والبيع بالتقسيط وصيد الأسماك وغيرها من القطاعات الأخرى، بهدف تنويع الاقتصاد وزيادة الأنشطة التجارية. وعلاوة على ذلك، فإن الخطة المتوسطة الأجل لتنمية القطاع الزراعي تسعى إلى تحقيق النمو وتحسين إنتاج الحبوب والفواكه والخضروات والجذريات والدرنيات لجعل البلد مكتفيا ذاتيا في مجال الأغذية.

وبالنظر إلى الانخفاض كبير في أسعار النفط، قامت السلطات بتعديل ميزانية الدولة لمراعاة افتراضات أكثر تحفظا. وقد وافق مجلس الوزراء على استراتيجية وطنية لمواجهة المصاعب الحالية من خلال استبدال النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، والتحكم في ازدياد العجز وتعزيز القدرة على تحمل الديون، وتحسين كفاءة وفعالية الاستثمارات الخاصة، وزيادة الإنتاج المحلي، وتشجيع تصدير السلع والخدمات في الأجلين القصير والمتوسط.

وكما يؤكد مجددا نص القرار المتعلق بالرفع من قائمة أقل البلدان نموا، فإن الإخراج من فئة أقل البلدان نموا ينبغي ألا يؤدي إلى تعطيل خطط التنمية وبرامجها ومشاريعها. ولذلك، نرى أن حكومة أنغولا ما زالت بحاجة إلى بناء اقتصاد مرن ومستدام في سبيل إخراج البلد بصورة حقيقية من قائمة أقل البلدان نموا. ويتوخى برنامج عمل اسطنبول فترة انتقالية سلسة للبلدان قيد الإخراج من القائمة. وتعتبر أنغولا هذه الفترة الانتقالية شرطا مسبقا لأي إخراج في نهاية المطاف، لكفالة معالجة الآثار السلبية من خلال تدخلات متعلقة بالسياسة العامة تستهدف كل وجه من أوجه الضعف على حدة وتروم بناء القدرات. وتود أنغولا أن تلاحظ أننا، في سياق التفاوض بشأن القرار، شهدنا الالتزام الكامل من جانب الدول الأعضاء في الجمعية بذلك المبدأ الأساسي. وإذ أننا نواجه الآن أوقاتا صعبة ونشارك في تحسين التنوع الاقتصادي والحد من أوجه الضعف في المجتمع، من المشجع أن نرى أن المجتمع الدولي يقف إلى جانب أنغولا.

ويفهم وفدي أن الطلب الذي قدمناه لكي نُمنحَ، بصفة استثنائية، فترة تحضيرية إضافية مدتها سنتين قبل بدء فترة السنوات الثلاث المفضية إلى الإخراج من القائمة، طلب مناسب لقي قبولا طيبا. فالفترة التحضيرية الإضافية ستمكن أنغولا من وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تركز، من بين أمور أخرى، على تعزيز الإصلاحات الهيكلية بغية الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وكفالة القدرة على تحمل الديون؛ ومواصلة الاستثمارات في القطاع غير النفطي؛ تعزيز بيئة الأعمال التجارية لتحقيق التنويع وإيجاد فرص العمل، لا سيما في قطاعات الزراعة والكهرباء والصناعة التحويلية والخدمات؛ وتحسين جودة ومهارات الموارد البشرية؛ وأخيرا، تعزيز قطاع التعليم لدينا.

إن أنغولا بصدد التغلب على آثار عدة عقود من الأزمات الاجتماعية والسياسية، وهي على استعداد للتخرج من مركز أقل البلدان نموا حالة. ونتطلع إلى العمل مع منظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في وضع استراتيجيات وسياسات متوازنة وموجهة نحو التنمية، فضلا عن تقديم المساعدة اللازمة للإسهام في التصدي للتحديات الإنمائية التي نواجهها.

والقرار المتخذ للتو يدل على دعم وحسن نية المجتمع الدولي لرؤية بلدان نامية، مثل أنغولا، تحقق التنمية المستدامة. وبالنيابة عن حكومة أنغولا، أود مرة أخرى أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب بصدق عن امتناننا لكل الدعم القيم الذي قدمه المجتمع الدولي. وتود أنغولا أن تعرب عن شكرها الخاص لأعضاء مجموعة ال ٧٧ والصين، فضلا عن أعضاء فئة أقل البلدان نموا. وأشعر بالامتنان أيضا لشركائنا الإنمائيين، لا سيما الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية

وأستراليا، على دعمهم القيم. ونتطلع إلى الحصول على دعم الأعضاء في ذلك المسعى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٩ من جدول الأعمال.

البند ١١٤ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(و) تعيين أعضاء في وحدة التفتيش المشتركة

مذكرة من رئيس الجمعية العامة (A/70/689)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كما هو مبين في المذكرة الواردة في الوثيقة A/70/689، نتيجة انتهاء مدة عضوية السيد خورخي فلوريس كاييخاس هندوراس في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، يتعين على الجمعية العامة في دورتها الحالية، تعيين شخص للعمل كعضو في وحدة التفتيش المشتركة لمدة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١.

وفقا للإجراءات المبينة في الفقرة ١ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، وبعد التشاور مع المجموعة الإقليمية المعنية، طلبت إلى هندوراس أن تقترح مرشحا لملء المنصب الشاغر.

ووفقا للفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٢٦٧/٥٩، ينبغي أن تتوافر لدى المرشح الخبرة في ميدان واحد على الأقل من الميادين التالية: الرقابة، ومراجعة الحسابات، والتفتيش، والتحقيق، والتقييم، والشؤون المالية، وتقييم المشاريع، وتقييم البرامج، وإدارة الموارد البشرية، والشؤون الإدارية، والإدارة العامة، والرصد و/أو الأداء البرنامجي، إضافة إلى معرفته بمنظومة الأمم المتحدة وبدورها في العلاقات الدولية.

وكما هو مبين أيضا في الوثيقة A/70/689، ونتيجة للمشاورات المعقودة وفقا للفقرة ٢ من المادة ٣، من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك المشاورات مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمين العام، بوصفه رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أقدم إلى الجمعية العامة ترشيح السيد خورخي فلوريس كاييخاس من هندوراس لإعادة تعيينه عضوا في وحدة التفتيش المشتركة لفترة إضافية مدتها خمس سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إعادة تعيين المرشح؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك اختتمت الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (و) من البند ١١٤ من جدول الأعمال.

البنود ١٦ و ١١٧ من جدول الأعمال (تابع)

ثقافة السلام

استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

تقرير الأمين العام (A/70/674)

مشروع القرار A/70/L.41

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن الرسالة المؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة، التي تعرض خطة العمل من أجل منع التطرف العنيف، جرى تعميمها في الوثيقة A/70/675.

ويذكر الأعضاء أن الجمعية أجرت مناقشة بشأن البند ١٦ من جدول الأعمال، واتخذت القرارين ١٩/٧٠ و ٢٠/٧٠،

في جلستها العامة ٦٦، المعقودة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، واتخذت القرار ١٠٩/٧٠، في جلستها العامة ٧٢، المعقودة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

كما يذكر الأعضاء أن الأمين العام قدم إحاطة إعلامية إلى الأعضاء بصورة غير رسمية في ١٥ كانون الثاني/يناير بشأن الخطة. واليوم، سنبت في مشروع القرار الإجرائي القصير A/70/L.41، الذي يرحب بمبادرة الأمين العام. وعند القيام بذلك، سنقدم إشارة واضحة بأن الجمعية العامة تعرب عن قلقها الشديد إزاء مسألة التطرف العنيف. وأشكر جميع الأعضاء على تعاونهم ومشاركتهم البناءين في إعداد مشروع القرار.

من المؤسف اليوم أن التطرف العنيف آخذ في الازدياد في جميع أنحاء العالم. وفي كثير من الأحيان، فإن عددا من حكومات الدول الأعضاء وشعوبها تواجه موجات من الهجمات الإرهابية والعنف والتخويف.

ويشكل الألم والخوف والدمار الذي تسببه هذه الأعمال تحديات حقيقية وصعبة أمام جميع الدول الأعضاء.

إن التطرف العينف ليس بظاهرة جديدة. وفي عصرنا، تكمن الخطورة في أن الأفراد الذين يجري تغذية نزعة التطرف لديهم قد يحصلون على أدوات يمكن أن تسبب القتل الجماعي ودمارا كبيرا، ثم يشرعون في استخدامها. ويستغل بعض المتطرفين بالفعل الإنترنت ببراعة لنشر رسالتهم القائمة على الكراهية والعنف أكثر من أي وقت مضى – وهي رسائل تتعارض مع الالتزام بالسلام الذي يجمعنا بيننا هنا في هذه القاعة.

ومواجهة ومنع التطرف العنيف أساسي لحماية مجتمعاتنا وشعوبنا. ولكفالة الفعالية حقا، فإن نهجنا حيال الوقاية يجب أن يظل وفيا لقيمنا المشتركة وإنسانيتنا المشتركة. ويجب أن يضمن السلام والأمن الدوليين بطريقة تحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون وتعزز التنمية المستدامة.

وأثني على الأمين العام لمبادرته الحسنة التوقيت المتعلقة بإعداد خطة عمل لمنع التطرف العنيف (A/70/674). ويجب علينا بشكل جماعي أن نعالج هذه المسألة بالسرعة اللازمة. وتمثل مناقشة اليوم فرصة للمضي قدما في المناقشة العالمية بشأن هذه المسألة المعقدة ولمناقشة كيفية تحسين استخدام الأدوات والموارد المتاحة لدينا للتصدي لأسباب هذه الظاهرة. وأتطلع إلى الاستماع إلى إسهامات الدول الأعضاء.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/70/L.41.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/70/L.41؟

اعتمد مشروع القرار A/70/L.41 (القرار ٢٥٤/٧٠).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فالي دي أليدا (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ويحظى هذا البيان بتأييد البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحه لعضوية الاتحاد، البوسنة والهرسك؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة أيسلندا، عضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة بشأن مسألة هامة. إنها تتيح فرصة جديدة للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لكي تعيد تأكيد الدعم لخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674). وما زلنا نحلل التوصيات المحددة

من منظور الاتساق والتنسيق، بما في ذلك الجوانب التمويلية، مع المبادرات الجارية التي تنفذها كيانات تابعة للأمم المتحدة وأخرى غير تابعة لها. ولكن من المؤكد أن خطة العمل تشكل أداة واضحة ومتوازنة لمساعدة الدول في جهودها الرامية إلى منع التطرف العنيف.

ونرحب بربط خطة العمل بين منع نشوب الصراعات ومنع التطرف العنيف. ويمكن لتطبيق نهج بشأن منع نشوب الصراعات وبناء السلام على جميع الصعد أن يسهم إسهاما كبيرا في منع التطرف العنيف. ويشمل هذا النهج أولا، تعزيز الحوكمة الرشيدة، بما في ذلك من خلال إصلاح قطاع الأمن؛ وثانيا، معالجة الاستبعاد السياسي والاجتماعي والاقتصادي؛ وثالثا، وأخيرا وليس آخرا، تعزيز حقوق الإنسان وتوفير الفرص للجميع. ونرحب أيضا بربط خطة العمل ذلك الأمر بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المنظور الجنساني.

ومعظم محتوى الخطة يمثل انعكاسا لما يقوم به الاتحاد الأوروبي منذ أكثر من عقد من الزمان وحتى الآن. فعلى الصعيد الداخلي، لدينا منذ عام ٢٠٠٤ استراتيجيتنا للوقاية – والتي جرى استعراضها في عام ٢٠١٤– واستراتيجية الاتحاد الأوروبي العامة لمكافحة الإرهاب منذ عام ٢٠٠٥، والتي تمثل الوقاية أحد أركانها. وعلاوة على ذلك، فإن الاستراتيجية وخطط العمل الإقليمية بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب من الاتحاد الأوروبي، مثل تلك الخاصة بسورية والعراق ومنطقة الساحل، تشمل منع تغذية نزعة التطرف باعتباره أولوية رئيسية. والاستنتاجات التي اعتمدها في الآونة الأخيرة مجلس الاتحاد الأوروبي تؤكد على الحاجة إلى وضع خطط عمل لمكافحة الإرهاب، تشمل مكافحة التطرف العنيف، مع إيلاء الأولوية لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

والاتحاد الأوروبي يشارك بنشاط أيضا في العديد من المبادرات، من قبيل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ومركز هداية في أبو ظبي والصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على التكيف، والتي تحشد الخبرات بهدف منع التطرف العنيف. وكما هو واضح، فإن الجهود الداخلية والخارجية للاتحاد الأوروبي بشأن الوقاية تتماشى مع خطة عمل الأمم المتحدة.

ونحن نرحب بقرار اليوم ٢٥٤/٧٠، الذي يوجه المجتمع الدولي من خلاله رسالة موحد تفيد بانخراطه في منع التطرف العنيف. وستظل المسألة مدرجة في جدول أعمالنا، ونحن نتطلع إلى المشاركة في المزيد من المناقشات في سياق المؤتمر المقبل في جنيف في نيسان/أبريل واستعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في حزيران/يونيه في الذكرى السنوية العاشرة للاستراتيجية.

السيدة فيلدي (لاتفيا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن إستونيا وليتوانيا وبلدي، لاتفيا. نعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به للتو المراقب عن الاتحاد الأوروبي. ونعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت.

إن حجم الخطر الناشئ عن انتشار التطرف العنيف يتطلب عملا جماعيا موحدا ومنسقا. وهناك حاجة متزايدة إلى إيجاد حلول سياسية ذات مصداقية واتباع نهج أشمل للتصدي للتحديات المتزايدة التي يشكلها التطرف العنيف. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة الأمين العام وبالجهود الجارية في إعداد خطة العمل لمنع التطرف العنيف (A/70/674). ونرحب أيضا باتخاذ القرار الإجرائي ٢٥٤/٧٠، الذي يمثل خطوة تالية متسقة لمواصلة الحوار الموضوعي والشامل للجميع بشأن هذه المسألة. وعلى الرغم من أن ثمة حاجة إلى مزيد من الوقت لإجراء تحليل شامل للتوصيات الواردة في خطة العمل، نود التأكيد على بضع مجالات العمل التي تستحق اهتماما خاصا.

أولا، نشيد بأن خطة العمل تعالج الأسباب الجذرية للتطرف العنيف وتشدد على الجهود الوقائية، بما في ذلك منع نشوب النزاعات. ونحن نقدر الروابط مع أهداف وغايات التنمية المستدامة، ولا سيما تلك المتعلقة بتشجيع قيام مجتمعات مسالمة لا يُستبعد فيها أحد والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبناء مؤسسات شاملة للجميع وقابلة للمساءلة على المستويات كافة.

وثانيا، يتطلب الطابع العابر للحدود للتطرف العنيف اتخاذ إجراءات على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية.

ورغم أن المسؤولية الرئيسية عن منع التطرف العنيف تقع على عاتق الدول الأعضاء، يجب أن تقترن الجهود الوطنية بتعزيز التعاون الإقليمي. ويلزم أيضا تعزيز الصكوك الإقليمية. وفي هذا الصدد، من الأمثلة الجيدة على ذلك البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع الإرهاب، الذي فتح باب التوقيع عليه في ريغا في تشرين الأول/أكتوبر الماضي ووقع بالفعل عليه ما يقرب من نصف الدول الأعضاء في مجلس أوروبا. بروتوكول ريغا هو أول صك قانوني إقليمي لتنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وينصب تركيزه الخاص على منع تدريب الإرهابيين وسفرهم إلى الخارج لأغراض الإرهاب.

أخيرا، من المستحيل في عصر الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي مكافحة التطرف العنيف بدون استراتيجيات اتصالات فعالة تستند إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ولا ينبغي أن يصبح منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف ذريعة لإجراءات قمعية ضد حرية التعبير، سواء على الإنترنت أو خارجها. وعلينا أن نتأكد من أن إجراءاتنا الرامية إلى منع التطرف العنيف تتماشى تماما مع الالتزامات الحالية بشأن حقوق الإنسان. وينبغي أن يكون تعزيز حرية التعبير والتعددية وحماية الصحفيين عنصرا هاما من عناصر تلك الجهود.

ونود مرة أخرى أن نشكركم، سيدي الرئيس، على تيسير هذه المناقشة ذات الصلة، ونتطلع إلى المزيد من المداولات.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية) (تكلم بالإنكليزية): أود، باسم المملكة العربية السعودية بصفتها المنسق المعني بمكافحة الإرهاب في إطار منظمة التعاون الإسلامي، وباسم بلدان منظمة التعاون الإسلامي، أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة اليوم، التي تتيح الفرصة للدول الأعضاء والدول المراقبة في الأمم المتحدة للإعراب عن آراءها بشأن التطرف العنيف وخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674).

ترى منظمة التعاون الإسلامي أن التطرف العنيف والإرهاب يقوضان أهدافنا المشتركة المتمثلة في تحقيق عالم يسوده السلام والرخاء، وأنه لا يوجد بلد في العالم بمنأى عن الآثار المترتبة على التطرف العنيف والإرهاب. ولذلك، تدعم المنظمة الجهود المبذولة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع التطرف العنيف والإرهاب. وفي هذا الصدد، فإن منظمة التعاون الإسلامي ترحب بمبادرة الأمين العام لوضع خطة عمل لمنع التطرف العنيف، وتحيط علما بخطة العمل.

إن منظمة المؤتمر الإسلامي تؤكد من جديد رفضها القاطع لكل المحاولات الرامية إلى ربط أي بلد أو عرق أو دين أو ثقافة أو جنسية بالتطرف المقترن بالعنف والإرهاب. وفي حين أن المنظمة تشدد على أنه لا يوجد تعريف متفق عليه للتطرف العنيف، فإنها تؤيد تأييدا تاما ضرورة منع هذه الظاهرة. وترى المنظمة أن نهجا وقائيا شاملا إزاء التطرف العنيف ينبغي أن يعالج العوامل المسببة المحلية والخارجية بطريقة متوازنة. ويجب بذل الجهود التعاونية على الصعيد الدولي في إطار الاحترام الكامل لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. تلتزم المنظمة بموقف مبدئي ضد الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان مرتكبه وأينما ارتكب. وتدرك المنظمة أنه لا يمكن التصدي

للإرهاب من خلال الوسائل الأمنية أو العسكرية وحدها، وتشدد على ضرورة إيلاء الاهتمام الواجب ووضع الخطط العملية لمعالجة مختلف أبعاد الإرهاب وأسبابه الجذرية.

ونرى أنه من المهم معالجة الأسباب الجذرية للظاهرة العالمية المتمثلة في الإرهاب والعنف والتطرف، وتناول الوسائل اللازمة للتصدي لها على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية. ومن هذا المنطلق، تذكر المنظمة بأحكام القرارين ١٢٧/٦٨ و ١٠٩/٧٠، بشأن عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف. ولدى اتباع نهج شامل للتصدي للإرهاب، ترى المنظمة أنه ينبغي للاهتمام الواجب وخطط العمل الملموسة أن تعالج الجوانب والأبعاد التالية لظاهرة الإرهاب: السياقات السياسية والاجتماعية – الاقتصادية التي تفضي إلى الظروف المؤدية لانتشار الإرهاب والتطرف العنيف، مثل استمرار الحرمان الاقتصادي والإقصاء والعزل والانفصال والتهميش، والتفكيك القسري للمؤسسات السياسية والقانونية والأمنية والاجتماعية الثقافية؛ والتأثير العميق وإرث المظالم التاريخية التي لحقت بالشعوب الخاضعة للاستعمار أو الواقعة تحت نير الاحتلال، ومعاناتها والتدمير القسري لمؤسساتها وثقافاتها وهويتها الوطنية، وحرمانها من حقوقها في تقرير المصير؛ وقدرة الجهات الفاعلة الخارجية على اختراق الجماعات الإرهابية والمتطرفة لغرض خدمة جدول أعمالها السياسية، وتهديد المقاتلين من غير العرب وغير المسلمين؛ والحاجة إلى مكافحة جميع أنواع الخطاب الراديكالي المتطرف، بما في ذلك من خلال وسائط الإعلام وتكنولوجيات الاتصالات الجديدة، وبخاصة الإنترنت، من أجل نزع الشرعية عن أعمال العنف والتآمر المرتكبة باسم دين أو أيديولوجية أو دعاوى التفوق الثقافي.

وتؤكد منظمة التعاون الإسلامي أهمية إشراك الشباب والنساء في الجهود المبذولة وعمليات صنع القرار فيما يتعلق بالتطرف العنيف، في حين نؤكد أيضا أن الأطفال والشباب يمثلون مستقبل المجتمع، وأن عدم حماية حقوقهم يمكن أن تسهم في تهيئة بيئة تفضي إلى الجريمة والتطرف العنيف. وفي هذا الصدد، تذكر المنظمة وترحب بالمناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن دور الشباب في مكافحة التطرف المصحوب بالعنف وتعزيز السلام، التي نظمت تحت رئاسة الأردن لمجلس الأمن في نيسان/أبريل ٢٠١٥ (انظر S/PV.7432)، والتي وجهت اهتمام المجتمع الدولي إلى هذه المسألة الهامة، وكانت بمثابة منبر شفاف وحيوي لمناقشة آراء الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة.

وتعرب المنظمة عن قلقها الشديد إزاء تزايد التعصب والتمييز ضد المسلمين، مما أسفر عن تصاعد ظاهرة كراهية الإسلام، وهي ظاهرة تمثل إهانة لحقوق الإنسان وكرامة المسلمين. وفي هذا الصدد، تذكر المنظمة بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٨/١٦ المعنون ”مكافحة التعصب والقولبة النمطية السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد الناس بسبب دينهم أو معتقدهم“ كأداة هامة لمكافحة التطرف والتهميش والعزل. وعلاوة على ذلك، تدعو المنظمة إلى التنفيذ الفعال للقرار من جانب المجتمع الدولي كوسيلة لحرمان الجماعات الإرهابية من أي مبرر للتطرف العنيف على أساس الوصم والتمييز الإثني – الديني.

وفي هذا الصدد، فإن المنظمة تهيب بجميع الدول أن تمنع أي دعوة إلى التمييز أو العداء أو العنف على أساس ديني وتشويه صورة الإسلام بإدراج التدابير القانونية والإدارية التي تجعل التشهير غير مشروع ويعاقب عليه القانون. كما تحث المنظمة الدول الأعضاء والدول المراقبة على اعتماد تدابير تثقيفية محددة وذات صلة على جميع المستويات.

وتدرك منظمة المؤتمر الإسلامي أهمية الحوار بين الأديان والثقافات بوصفه آلية فعالة لمكافحة التطرف والتحريض على الكراهية القائمة على أساس الدين. وفي هذا الصدد، تسلم

المنظمة أيضا بالجهود التي يبذلها مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي للحوار بين الأديان والثقافات.

ومنظمة المؤتمر الإسلامي تؤكد من جديد على ضرورة التنفيذ الفعال والشامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وضرورة التوصل إلى آلية متابعة قوية. كما ترى المنظمة أن من الضروري احترام آراء ومواقف الدول الأعضاء والدول المراقبة، والتوصل إلى توافق من خلا الأخذ بهذه الآراء في الحسبان لدى النظر في البنود المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة والعمليات الأخرى ذات الصلة.

وفي الختام، تؤيد الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي القرار ٢٥٤/٧٠، الذي اعتمد قبل قليل، ويرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام، ويحيط علما بخطة عمله لمنع التطرف العنيف. وتحقيقا لهذه الغاية، تقف المنظمة على أهبة الاستعداد للمشاركة بصورة إيجابية مع جميع الدول الأعضاء والدول المراقبة في إجراء دراسة شاملة وبناءة لخطة الأمين العام.

السيدة ويلسون (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): نود أيضا أن نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الرسمية بشأن هذه المسألة الهامة.

ونشكر الأمين العام على خطة العمل لمنع التطرف العنيف، التي تؤيدها أستراليا تأييدا تاما. وعلاوة على ذلك، يسرنا اعتماد الجمعية العامة للقرار ٢٥٤/٧٠، الذي يرحب بمبادرة الأمين العام. وتوجه الدول الأعضاء، من خلال القرار، رسالة موحدة بشأن التزامها بالتصدي للتطرف العنيف. كذلك استمعنا إلى بعض العبارات المشجعة جدا من المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بدعمنا واسع النطاق.

وتسلم الخطة بأنه لا يسعنا الانتظار حتى يصبح الناس متطرفين بالفعل ويتحولون إلى العنف. ويتفق ذلك مع نهج أستراليا لمكافحة التطرف العنيف، الذي يهدف إلى الحد من خطر التطرف العنيف بالتدخل في وقت مبكر ومعالجة الأسباب الجذرية للمشكلة. كما توفر هذه الخطة إطارا لمتابعة تنفيذ العمل الذي تم إنجازه على الصعيد العالمي خلال عام ٢٠١٥ عن طريق مؤتمرات القمة الإقليمية بشأن مكافحة التطرف العنيف، بما في ذلك الاجتماع الذي عقد في سيدني في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وتدعو الخطة البلدان إلى وضع خطط عمل وطنية وإقليمية لمنع التطرف العنيف تشدد على ضرورة قيام المجتمع الدولي بالتعامل بفعالية مع التهديد الإرهابي العالمي. ونحن نؤيد توصية الخطة بأن توضع الخطط الوطنية لمنع التطرف العنيف من أجل معالجة الظروف الوطنية.

وأستراليا ملتزمة بالنهج الإقليمي والدولي لمواجهة التحديات المشتركة للتطرف العنيف، كما أنها نشطة على الصعيد الإقليمي من خلال برامج بناء القدرات في مجال مكافحة التطرف العنيف. ويشكل التطرف العنيف تهديدا متزايدا للاستقرار وللأمن العالميين مما يقوض حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وفي سياق متصل، تؤيد أستراليا بقوة تحديث توجيهات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المتعلقة بالسلام والأمن لتبديد أي غموض بشأن استخدام أموال المساعدة الإنمائية الرسمية المستحقة في مكافحة التطرف العنيف.

كما تؤيد أستراليا الاقتراح المتعلق باتباع نهج على نطاق الأمم المتحدة بأسرها لتنفيذ الخطة، وتعتقد أن هناك قدرة كبيرة على تنفيذ الخطة من خلال الآليات القائمة، مثل الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على التكيف. وللصندوق إطار ثابت للشراكة بين القطاعين العام والحكومي بهدف تقديم منح للمشاريع المجتمعية من أجل مكافحة التطرف العنيف. وهو يحتل مكانة فريدة تمكنه من الإسهام في التنفيذ الفعال للخطة، التي تعترف بأهمية إشراك المجتمعات المحلية، وتمكين الشباب والمرأة وتعزيز التعليم باعتباره جزءا من النهج الشامل لمعالجة دوافع التطرف العنيف.

وتتطلع أستراليا إلى الانخراط في المزيد من المناقشات بشأن الخطة في الاجتماع الذي ستستضيفه سويسرا في جنيف بشأن مكافحة التطرف العنيف، وفي سياق استعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، الرئيس ليكتوفت، على قيادتكم ودعمكم لمبادرة الأمين العام الاستشرافية لمكافحة الإرهاب عن طريق منع التطرف. إن اعتماد الجمعية العامة لقرار اليوم ٧٠/٢٥٤ بتوافق الآراء يبعث برسالة قوية مفادها أننا متحدون في مكافحة الإرهاب والأيديولوجيات السامة التي تدعمه.

والتهديدات الناشئة عن التطرف العنيف، لا سيما عندما تؤدي إلى الإرهاب، تقوض الأمن والتنمية في جميع أنحاء العالم. ويسعى الإرهابيون، من جاكرتا إلى مدينة سان برناردينو ومن باريس إلى واغادوغو، إلى توسيع نطاق أنشطتهم وصدى تأثيرهم. وهم يستغلون الصراعات الجارية، ويعملون على توحيد صفوفهم مع الشبكات الإجرامية للعثور على ملاذ آمن في دول قمعية ضعيفة، والترويج للكراهية والتجنيد عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي. بل إننا ونحن نعمل على دحر وإضعاف الجماعة الإرهابية الأكثر شراسة – داعش – فإننا نعلم أن هزيمة الإرهابيين في ميدان القتال ليست كافية. وهذا، في الواقع، نوع جديد من حرب الأفكار.

ولن تهزم التهديدات الإرهابية بالوسائل العسكرية أو بالقنابل وحدها. ولن تنجح هذه التدابير ما لم يتم التصدي أيضا للدوافع الأساسية للتطرف العنيف. ويجب أن نجد السبل الكفيلة بمنع أبناء شعبنا من أن يصبحوا متطرفين في المقام الأول، مما يجعلهم عرضة لخطر تجنيد الإرهابيين. وعلينا أن نفعل ذلك بطرق لا تؤدي إلى المزيد من التعاطف والمزيد من الدعم للقضايا الإرهابية. وإذا فشلنا في القيام بذلك، فإننا سنجد أنفسنا ندور إلى الأبد في حلقة مفرغة من الكر والفر الإرهابيين، مع فقدان أعداد لا حصر لها من الأرواح البريئة.

ولهذا السبب، فإن معالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب، وتنفيذ برامج مكافحة الإرهاب القائمة على حقوق الإنسان في إطار سيادة القانون، هي مسألة حيوية للغاية. وقد بدأت العديد من البلدان هذه الرحلة بالفعل، ووضعت خطط عمل وطنية ملموسة لمكافحة الجماعات المتطرفة العنيفة، والتصدي لدوافع التطرف بشكل أفضل. ولتعزيز هذه الجهود، عقد مؤتمر قمة القادة في أيلول/سبتمبر الماضي في نيويورك، لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والتطرف العنيف، أكد خلاله العديد من قادة العالم من جديد التزامهم بمنع ومكافحة التطرف العنيف. وقد قدم الأمين العام الآن رؤيته الخاصة بشأن الكيفية التي يمكن بها تعبئة الأمم المتحدة سعيا إلى تحقيق تلك الأهداف نفسها.

وترحب الولايات المتحدة بشدة بخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف، ونشيد به على مبادرته. وتتضمن الخطة توصيات قابلة للتنفيذ ينبغي للدول أن تبدأ النظر فيها على الفور. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الخطة إطارا لمنظومة الأمم المتحدة، بجميع وكالاتها ومكاتبها وبعثاتها وبرامجها المختلفة، من أجل تحقيق هذه الأهداف كذلك. وترحب الولايات المتحدة بشكل خاص بالتوصيات الأساسية للخطة المتمثلة بقيام كل دولة من الدول الأعضاء بوضع خطة عمل وطنية شاملة خاصة بها من أجل منع ومكافحة التطرف العنيف.

وكذلك نؤيد دعوة الخطة إلى زيادة التخطيط على الصعيدين الإقليمي والدولي لمنع ومكافحة التطرف العنيف. وهذا التعاون عبر الحدود أمر بالغ الأهمية في عالم اليوم المترابط.

ونؤكد أيضا على أهمية إشراك طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين في وضع وتنفيذ هذه الخطط. إن دعوة خطة العمل إلى اتباع نهج متعدد التخصصات

شامل لكل المجتمع، أمر بالغ الأهمية. ولا يمكن إحراز تقدم إلا من خلال اتباع نهج متكامل يشمل الحكومات الوطنية والمحلية والقطاع الخاص والشباب والنساء والقيادات الدينية والتعليمية والمجتمع المدني على نطاق أوسع. غير أنه لا يوجد حقا حل واحد يصلح لمعالجة تلك التحديات. ولذلك السبب، فإننا نرحب بقوة بتوصية الأمين العام بتصميم خطط العمل الوطنية بحيث تتلاءم مع الظروف المحلية. وقد تعلمت حكوماتنا الدرس على مدى سنوات عديدة بوجوب مراعاة المنظورات والظروف المحلية في أي نهج فعال لمنع التطرف العنيف. كما نرحب بتركيز الخطة على تعزيز الحكم الرشيد، فضلا عن تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون. فهي عناصر أساسية في أي جهد يرمي إلى القضاء على دوافع التطرف العنيف.

وأخيرا، فإن الولايات المتحدة تقدر توفير خطة العمل الأساس لأول نهج على الإطلاق يشمل الأمم المتحدة بأسرها من أجل تنفيذ أجزاء رئيسية من استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ولاستباق ذلك التهديد، يجب على الأمم المتحدة تحسين التنسيق فيما بين مكاتبها الداخلية ووكالاتها العديدة. وتتطلع الولايات المتحدة إلى العمل عن كثب مع الشركاء، من بين الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة على حد سواء لكفالة أن المنظمة في أفضل وضع ممكن لدعم تنفيذ توصيات الخطة. وهذا يعني جعل المساعدة الحالية ذات صلة مباشرة أوثق بمنع التطرف العنيف في سياقات محددة، فضلا عن تصميم برامج جديدة.

فللبلدان المختلفة منظورات مختلفة بشأن هذا التحدي. وربما نختلف حتى حول العوامل الخاصة التي تتسبب في التطرف في مجتمعاتنا المتنوعة. وسيكون لدينا الوقت الكافي لمواصلة هذا الحوار، بما في ذلك في اجتماع رئيسي للأمم المتحدة في جنيف هذا الربيع وأثناء استعراض الجمعية العامة للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في الصيف. ومع ذلك، فإن خطة عمل الأمين العام توفر إطارا اليوم، بمجموعة مبادئ يمكن أن تساعدنا على تحقيق أهدافنا المشتركة المتمثلة في مكافحة الإرهاب والتصدي للأيديولوجيات العنيفة. ونشجع الجمعية على توحيد صفوفها لدعم تلك الأهداف.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أعرب أولا عن تأييدي للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

أود أن أؤكد أننا نعتقد أن خطة العمل لمنع التطرف العنيف (A/70/674) التي قدمها الأمين العام في ١٥ كانون الثاني/يناير تكتسي أهمية كبرى. ولذا، فإن فرنسا ترحب بأن الجمعية العامة قررت اليوم إبداء تأييدها بالإجماع لتلك المبادرة باتخاذ القرار ٢٥٤/٧٠، الذي جاء في صميم المسألة، على إيجازه. وتهدف خطة العمل إلى توحيد وتحسين تنسيق الجهود التي نبذلها جميعنا، كدول أعضاء وفي الأمم المتحدة، على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، لمنع التطرف، وهو جانب أساسي من جوانب مكافحة الإرهاب. فهي تمثل الإعمال الفعلي للدور الاستراتيجي الذي ينبغي أن تؤديه الأمم المتحدة اليوم في توجيه وتنسيق العمل في هذا المجال.

وعلى نحو أكثر تحديدا، ونظرا لأن أحد الأهداف المتوخاة من هذه المناقشة هو معالجة جوهر المسألة، فإن المجالات السبعة التي حددها الأمين العام، ولا سيما إشراك الشباب، هي، في رأينا، مهمة جدا. وتلقى التوصيات إلى الدول الأعضاء كذلك ترحيبا خاصا، ونأمل أن تساعد على تعزيز فعالية الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي.

فمنع تغذية نزعة التطرف والتطرف العنيف أولوية وطنية بالنسبة لفرنسا، ونحن منخرطون تماما في هذا المجال. وبالنسبة لنا، فإن ذلك التهديد لا يمثله فقط ٢٥٤ مقاتلا فرنسيا عادوا من سورية والعراق، بل يشمل كذلك ما يقرب من ١٩٠٠ من المواطنين الفرنسيين أو المقيمين المتورطين مع أتباع

الجهاديين، بمن في ذلك ٥٩٧ في الميدان. وفي ذلك الصدد، أذكر بعض التدابير التي اتخذتها فرنسا ويقع كثير منها ضمن مجالات العمل التي حددها الأمين العام.

وقد تم نشر البعد الوقائي أساسا لجهودنا في خطتنا الوطنية لمكافحة التطرف العنيف والشبكات الإرهابية، التي اعتمدت في نيسان/أبريل عام ٢٠١٤. وتنشئ الخطة خطا ساخنا للأسر وغيرهم من القلقين على ذويهم. وقد تلقت لجنتنا المشتركة بين الوزارات المعنية بمنع الجريمة والتطرف أكثر من ٧٠٠٠ تقرير عن أشخاص معرضين لخطر التغذية بتزعة التطرف. ونعمل أيضا على التعجيل بإنشاء مركز دعم للشباب العائدين من مناطق التزاع، الذين لن يخضعوا لمحاكمات.

وأنشأنا إلى جانب ذلك، قبل عام، موقعا إلكترونيا يركز على الحد من التزعة الجهادية ويستهدف الشباب المعرضين لخطر التغذية بتزعة التطرف وأسرهم وأصدقاءهم، وبالإضافة إلى ذلك ربط الموقع الآن بحسابين على كل من تويتر وفيسبوك للمساعدة على نشر رسائل على شبكات التواصل الاجتماعي تهدف إلى مكافحة الدعاية. ونعمل أيضا على منع التغذية بتزعة التطرف من خلال الإنترنت، بما في ذلك بحجب وإزالة محتوى المواقع الشبكية التي تمجد الإرهاب. وقد حجبنا بالفعل عدة مواقع في فرنسا بموجب قانون صدر في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وأقمنا حوارا وثيقا وبناء مع كبرى شركات الإنترنت. وهذه مجرد أمثلة قليلة وستواصل فرنسا، بطبيعة الحال، التزامها في هذا المجال آخذة توصيات الأمين العام في الاعتبار .

تولي الرئاسة نائب الرئيس، السيد كاردي (إيطاليا).

إن تسلسل الأحداث الذي بدأ اليوم بمناقشتنا في الجمعية العامة ويتواصل في جنيف في نيسان/أبريل وفي نيويورك في حزيران/يونيه باستعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، يأتي في الوقت المناسب بوجه خاص ويوفر لنا فرصة للتفكير معا بشأن الكيفية التي يمكن بها للدول تبني وتنفيذ توصيات الأمين العام. وترحب فرنسا بفرصة المشاركة في هذه العملية، بهدف تعزيز وزيادة فعالية عملنا الجماعي لمنع التطرف العنيف الذي يفضي إلى الإرهاب.

السيد شاروات (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أشدد، بطبيعة الحال، على أن النمسا تؤيد تأييدا تاما البيان الذي ألقاه للتو مراقب الاتحاد الأوروبي.

وترحب النمسا بخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674) وتؤيدها. وقد أثلج صدورنا اتخاذ الجمعية العامة موقفا مرحبا بهذه المبادرة الهامة. ونقدر الطابع المتوازن والشامل للوثيقة، ونرحب بتوصياتها باتخاذ تدابير ملموسة يتم تفعيلها، داخل الأمم المتحدة وبواسطة الدول الأعضاء على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتشيد النمسا بالأمين العام على أخذه زمام المبادرة في تعزيز الجهود المبذولة على الصعيدين المحلي والوطني لمنع التطرف العنيف، إذ أن هذه التدابير هي التي ستؤدي إلى تحقيق أفضل النتائج. ونؤيد مجالات تركيز الخطة، لا سيما فيما يتعلق بالشباب، ونشيد بالتركيز على التدابير الرامية إلى تعزيز الحكم الرشيد وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وكلها أمور لا غنى عنها من أجل الوقاية الفعالة من التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب، كما أكد بالفعل عدد من المتكلمين قبلي.

وتتطلع النمسا إلى تنفيذ خطة العمل والتدابير الوطنية والإقليمية. ونحن ندرك أن تنفيذها الفعال هو مسؤولية كل دولة عضو منفردة، بمشاركة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني. وقد وضعنا بالفعل عددا من التدابير الرامية إلى منع التطرف العنيف، مع التركيز بوجه خاص على الإدماج والإشراك الاجتماعي وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، علاوة على الحوار بين الثقافات وبين الأديان.

في إطار خطة العمل الوطنية للنمسا بشأن التكامل، وُضعت تلك التدابير بعد مشاورات واسعة النطاق، بما في ذلك مشاورات مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني. وتقوم هيئة من الخبراء برصد تنفيذها. ونشجع أيضا بقية الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة على تنفيذ توصيات الأمين العام الواردة في خطة العمل لمنع التطرف العنيف التي نؤيدها اليوم. وتتطلع النمسا إلى تأييد خطة العمل، وكذلك فيما يتعلق بالاستعراض المقبل للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة العامة للجمعية العامة. وأود أن أشكر الأمين العام بان كي – مون على تقديمه خطة العمل لمنع التطرف العنيف (A/70/674).

في السنوات الأخيرة عملت القوى المتطرفة العنيفة، من قبيل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، على توسيع نطاق وجودها في العراق وسوريا. ذلك يمثل خطرا متزايدا ويشكل تهديدا جسيما للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وأفريقيا، وآسيا. وفي الآونة الأخيرة، أظهرت القوى الإرهابية سمات جديدة. أولا، أصبحت فئاتها متماسكة على نحو أكثر إحكاما. وتسيطر على مناطق أوسع، وتستخدم تلك المناطق كقواعد لنشر الإيديولوجيات المتطرفة، وشن الهجمات الإرهابية، وإرسال الإرهابيين إلى بقية أنحاء العالم.

ثانيا، تعمل الشبكات الدولية للقوى الإرهابية على توسيع نطاق أنشطتها. فالتنظيمات الإرهابية مثل داعش وبوكو حرام، تنسق حاليا مع بعضها البعض من بعد، وتشن هجماتها من مناطق وبلدان متعددة، ملحقة الضرر والأذى.

ثالثا، تعمل الجماعات الإرهابية على زيادة استخدامها للتكنولوجيات الجديدة، مثل الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي، وما فتئت تتآمر، وتنظم وتمول الأنشطة الإرهابية وتنشر الأيديولوجيات العنيفة والمتطرفة لتسميم عقول الشباب وتشجيع اليافعة من الشاب على الانغماس في أوضاع صعبة تحملهم على الانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة.

رابعا، الإرهاب وبؤر التوتر الإقليمية مترابطان، وتستغل الجماعات الإرهابية بؤر التوتر الإقليمية لتكثيف الأنشطة الإرهابية، مما يزيد من صعوبة تسوية الصراعات الإقليمية ويفاقم الأزمات الإنسانية الراهنة.

إن المجتمع الدولي في مكافحته للإرهاب والتطرف العنيف، ينبغي أن يظل متحدا، وأن يزيد من تنسيقه وتآزره. وفي ذلك الصدد، أود أن أبدي الملاحظات التالية. أولا، لإفساح المجال بشكل كامل أمام الأمم المتحدة ومجلس الأمن للقيام بدور تنسيقي وقيادي، ينبغي للبلدان أن تنفذ بالكامل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٢٨٨/٦٠). وينبغي للمجتمع الدولي، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وغيرها من المعايير المقبولة في العلاقات الدولية، إفساح المجال الكامل أمام الأمم المتحدة للقيام بدور تنسيقي وقيادي وتشكيل جبهة موحدة لمحاربة الإرهاب وتكثيف جهودها الرامية إلى محاربة الإرهاب على الصعيد العالمي. ولا يمكننا هزيمة الجماعات الإرهابية إلا من خلال التنسيق الفعّال.

ثانيا، يجب أن نتقيد بمعايير موحدة ونكافح الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وعلينا تفادي المعايير المزدوجة، وعدم ربط الإرهاب بأي عرق أو دين بعينه. لقد اتخذ مجلس الأمن قرارات بشأن محاربة الجماعات الإرهابية، من قبيل تنظيم الدولة الإسلامية. وأُدرجت جماعات إرهابية أخرى في قوائم الجزاءات. ويتعين على البلدان أن تكون حازمة في حربها على الجماعات المتطرفة العنيفة، ولا سيما تلك المتعلقة بالقائمة الموحدة لجزاءات مجلس الأمن.

ثالثا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على مكافحة المنظمات الإرهابية التي تشارك في الأنشطة الإرهابية من خلال

شبكة الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي. إنها تصدر المنتجات السمعية البصرية العنيفة، وتنشر الأيديولوجيات المتطرفة، وتجند الناس، وتجمع الأموال وتتآمر لشن الأعمال الإرهابية. لذلك ينبغي اتخاذ تدابير لمكافحة هذه الجرائم. وينبغي للبلدان أن تعزز تعاونها في تنظيم استخدام الإنترنت، وينبغي لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تنسق أيضا لاتخاذ تدابير لتعزيز هذه القوانين. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول الأعضاء أن تكافح بطريقة منسقة الجرائم التي ترتكبها الجماعات الإرهابية باستخدام الإنترنت.

رابعا، تنبغي معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل. ويجب أن نركز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز استقرار الأوضاع في المناطق المضطربة. وعلى المجتمع الدولي أن يولي اهتماما أكبر لتسوية المنازعات بالوسائل السياسية.

إن الحكومة الصينية مصممة في كفاحها ضد الارهاب والتطرف العنيف بجميع أشكالهما. سوف نكافح بقوة الإرهاب العنيف الذي يتحدى الحضارة والبشرية. وسنشارك بنشاط في الاستعراض العاشر للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، وسوف نعمل مع المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، والحفاظ على السلم والهدوء على الصعيد العالمي.

السيد لوبير (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تود سويسرا أن تشكر الرئيس على تنظيم هذه المناقشة، وترحب باعتماد قرار الجمعية العامة ٢٥٤/٧٠ بشأن خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف. إن اتخاذ ذلك القرار سيمكننا من الاستجابة إلى نداء الأمين العام وسيبعث برسالة قوية وموحدة من المجتمع الدولي بأسره من أجل معالجة أحد أكبر التحديات في عصرنا.

إن خطة العمل جزء من الإطار الأوسع للعمل الوقائي للأمم المتحدة الذي جرى التأكيد عليه في الاستعراضات التي أجريت مؤخرا بشأن عمليات السلام (انظر A/70/95)، وهيكل بناء السلام، (انظر A/69/968) وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) كلها تسعى إلى منع نشوب الصراعات المسلحة والأعمال الوحشية، والعنف ضد النساء والأطفال، والعنف الجنسي في حالات النزاع. وتؤكد خطة العمل ضرورة اتباع نهج أكثر شمولا، لا ينطوي فقط على تدابير مكافحة الإرهاب على أساس الأمن، بل أيضا على اتخاذ المزيد من التدابير المنهجية التي تتصدى مباشرة للأسباب الجذرية للتطرف العنيف الذي يمكن أن يؤدي إلى الإرهاب.

وترحب سويسرا بزيادة إيلاء الأهمية للركيزتين الأولى والرابعة من خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٢٨٨/٦٠). وسيمكن ذلك من التنفيذ الكامل والمتوازن للاستراتيجية ويؤكد ضرورة احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في منع التطرف العنيف.

لذلك من الأساسي اليوم تنفيذ تدابير وقائية منهجية تعالج مباشرة أسباب التطرف العنيف وتقر بأن الاستبعاد السياسي والتهميش الاجتماعي من بين أسبابه. وتبين خطة العمل بأنه لا يمكن أن تكون هناك أي تدابير مناسبة وفعالة ومشروعة ومستدامة لمكافحة التطرف العنيف إلا باتباع نهج وقائي ومتعددة التخصصات، إلى جانب تدابير مكافحة الإرهاب. فالجماعات المتطرفة لا تسهم فقط في انعدام الأمن، وفي معظم الأحيان أطراف في النزاع المسلح، بل تؤثر تصرفاتها أيضا في جهود السلام، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان وسيادة القانون وبالعمل المتعلق بتقديم المعونة الإنسانية. وتحقيقا لتلك الغاية، من المهم إشراك جميع أشكال الجهات الفاعلة، وأن تشمل المشاركة العاملين في مجال السلام والجهات الأمنية الفاعلة، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والتربويين، والمجتمع المدني والعاملين في مجال تقديم المعونة. وفي هذا الصدد، نقر

بأهمية التوصيات الواردة في سبعة من مجالات العمل في إطار خطة العمل.

توفر خطة العمل فرصا كبيرة للصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على التكيف الذي يتخذ من جنيف مقرا له. وتشجع الخطة على تحديد مصادر جديدة للتمويل، بينما تشدد أيضا على دور القطاع الخاص. وتحقيقا لتلك الغاية، سبق للصندوق العالمي أن ساهم إلى حد كبير في تشكيل جدول الأعمال الخاص بهاتين المسألتين، وسوف يكون بوسعنا القيام بدور رئيسي في تمويل الأنشطة الرامية إلى منع التطرف العنيف. وتدرك سويسرا أيضا أهمية العمل لمنع التطرف العنيف على الصعيد الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف، ولا سيما العمل مع الحكومات، المنظمات والمنتديات الدولية، والجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك المجتمع المدني، والجماعات المسلحة ومؤسسات القطاع الخاص.

ترحب سويسرا باتخاذ القرار ٢٥٤/٧٠ اليوم الذي يمثل بداية لعملية نقاش بين الدول الأعضاء والتي ستجرى بالتوازي مع استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب المقرر في حزيران/يونيه.

وتأمل سويسرا في أن تقدم مساهمة ملموسة في تلك المناقشات من خلال تنظيمها بصورة مشتركة مع الأمم المتحدة مؤتمر بشأن تنفيذ خطة العمل، وسيعقد ذلك المؤتمر في جنيف يومي ٧ و ٨ نيسان/أبريل. لقد عممت رسالة في هذا الصدد لتذكير جميع الوفود في نيويورك وجنيف بذلك الموعد. وسيكون المؤتمر مفتوحا أمام جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية، وستوجه الدعوة أيضا لممثلي المنظمات غير الحكومية. وستقسم حلقة العمل إلى جزأين، الأول، سيبدأ في ٧ نيسان/أبريل، وسيكرس لعقد لقاءات مع كبار الخبراء، والثاني سيبدأ في ٨ نيسان/أبريل، حيث سيعقد اجتماع رفيع المستوى يحضره الأمين العام، والسيد ديدييه بوركهالتر، وزير خارجية الاتحاد السويسري، وغيره من الوزراء والممثلين السياسيين الرفيعي المستوى. وسوف نبلغ عن مزيد من المعلومات عن المؤتمر في الوقت المناسب.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن امتناني لرئيس الجمعية العامة على تنظيم هذه الجلسة وإتاحة الفرصة لتبادل الآراء بشأن خطة العمل لمنع التطرف العنيف التي قدمها الأمين العام (A/70/674) والتي درسناها بعناية. وسنواصل تحليلنا مع الهيئات المعنية، لأن المسائل التي أثارتها الخطة تحدث أثرا واسعا في المجال المتعددة التخصصات.

يتناول المجتمع الدولي اليوم اتجاها بالغ الخطورة، وهو سرعة انتشار أفكار التطرف العنيف التي تفضي إلى الإرهاب. لقد أدت تلك الإيديولوجية إلى تفاقم الصراعات في أنحاء مختلفة من العالم، وأوجدت تربة خصبة لاجتذاب مجندين جدد إلى صفوف الإرهابيين، ولا سيما من بين الشباب. وهي ليست المرة الأولى التي يتعين علينا فيها بحث مشكلة التطرف العنيف في الأمم المتحدة. إذ قبل شهرين، اتخذت الجمعية العامة بالإجماع القرار ١٠٩/٧٠ المعنون: ”نحو عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف“. جرى أيضا تضمين الموضوع في قرارات مجلس الأمن، لأنه مرتبط ارتباطا وثيقا بالتهديدات بالتحريض على الإرهاب وتحريض المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

ونعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي للدول أن تضطلع بدور مركزي وحاسم في مكافحة التطرف العنيف، ومن ثم في جميع الجهود التعاونية الدولية في المنطقة. وفي هذا الصدد، نلاحظ الإشارة في خطة العمل إلى مبدأ الملكية الوطنية، الأمر الذي نعتقد أنه يستحق مزيدا من التفكير. ومن الحيوي أن تكون هذه الإجراءات قائمة بشكل راسخ على أساس القانون الدولي، وخصوصا ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك

مبادئ السيادة والمساواة بين الدول. إن خطة العمل تركز بشكل خاص على أهمية احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق باستخدام القوة. ونتشاطر رأيها من حيث العلاقة المشتركة بين مهام مكافحة التطرف العنيف وتسوية الصراعات.

إن عمل هيئات إنفاذ القانون يشكل جزءا هاما من جهودنا الرامية إلى منع ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب، وفي رأينا، أن من المنطقي إيلائها المزيد من الاهتمام. وبالطبع، فإن إنفاذ القانون ليس السبيل الوحيد أمام الدول الأعضاء لمكافحة التطرف العنيف. وكما تبين خطة العمل عن صواب، فإن العمل مع الشباب، بما في ذلك في المؤسسات التعليمية، وتهيئة الظروف المفضية إلى مشاركتهم الاجتماعية والاقتصادية، وربطهم بالطوائف الدينية المحلية وقادتها الذين يمكنهم شرح كيفية اختلاف الراديكالية عن الدين، وضمان قيام وسائط الإعلام بنشر معلومات مناسبة، يمكن لذلك كله أن يساعد على تهيئة مناخ ينبذ العنف والتطرف. وثمة مهمة أخرى تتمثل في منع الإرهابيين من استخدام الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي لنشر محتويات التطرف عليها.

إن تسخير إمكانات المجتمع المدني يمثل أيضا عنصرا هاما في الجهود الرامية إلى مكافحة التطرف العنيف. ونعتقد أن استغلال هذه الإمكانات ينبغي أن يكون مرتبطا ارتباطا وثيقا بالخصائص المحددة للدول والتقاليد، من دون إضعاف دورها القيادي في مكافحة الإرهاب. وننظر إلى الدور الرئيسي للمجتمع المدني بوصفه علاقة تعاون مع الجهود التي تبذلها الدولة على أرض الواقع من خلال العمل مع الفئات الضعيفة من السكان. وبشكل عام، في المجال الشديد الحساسية في مكافحة التطرف العنيف، وينبغي لنا ألا نستخدم أبدا النهج والأساليب والتصنيفات الشكلية، وبالتأكيد ألا نفرض أبدا أي استخدام لها. ومن الحيوي تحاشي مفهوم الجهود والمبادرات الدولية في مجالات من قبيل آليات التدخل.

إن انتهاج سياسات ناجحة لمكافحة التطرف العنيف سيسهم في إيجاد فهم سليم لنطاق هذه الظاهرة وأسبابها. ويجب أن يتضمن مفهوم التطرف العنيف صلته الواضحة بالإرهاب، وأن يشمل إدراج مصطلحات مكافحة الإرهاب في القانون الدولي وممارسته. وهذا المجال له صلات هامة بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بهذا الموضوع، بما فيها القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) المشار إليه في خطة العمل. إن مساهمة الأمم المتحدة في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب يجب أن تكون جزءا من إطار التعاون في تنفيذ القرارات الأساسية لمكافحة الإرهاب، ولا سيما قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٦٠/٢٨٨).

أما فيما يتعلق بأسباب تزايد التطرف العنيف، فنرى أن عملية التحليل في خطة العمل لم تكتمل بعد. إن الأحداث التي وقعت في العراق وليبيا دليل واضح على أن التدخل الخارجي يمكن أن يؤدي إلى انهيار المؤسسات العامة، ويؤدى إلى فوضى كاملة في أعقابه. لقد أنشأ تربة خصبة مثالية لنمو التطرف العنيف والنزعة الأصولية، مما أدى ذلك بدوره إلى انتشار الإرهاب في المنطقة وظهور توطيد أقدام الدولة الإسلامية في العراق والشام. هذه الوقائع واضحة من الناحية الأساسية ولا يستهان بها، وللأسف أنها غير واردة في التقرير.

يتمثل أحد العناصر الرئيسية للوثيقة في الدعوة إلى وضع خطط وطنية لمكافحة التطرف العنيف. وفي هذا الصدد، نود أن نذكر أن الاتحاد الروسي اضطلع بجهود دؤوبة من أجل توفير الحماية الفعالة للحكومة والمواطنين من مخاطر التطرف والإرهاب. فمنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، ما برحنا نعمل على وضع استراتيجية شاملة لمكافحة التطرف في

الاتحاد الروسي حتى عام ٢٠٢٥. يجري العمل حاليا على دمج الخطط الإقليمية من أجل تنفيذ الاستراتيجية. ونحن على استعداد لتقاسم الخبرة التي اكتسبناها في المنطقة مع الدول والمنظمات الدولية المهتمة.

و نأمل من المناقشة المقبلة لخطة العمل والتوصيات الواردة فيها ضمن إطار استعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب أن تسهم في جهودنا الرامية إلى إيجاد أنجع الردود الموجهة توجيها جيدا نحو تهديد التطرف العنيف.

السيد محمود (مصر): في البداية، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على تنظيم هذه الجلسة الهامة بشأن خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674) وأن أشكر الأمين العام على تقريره. إن التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب أحد أخطر التحديات التي تواجه عالمنا اليوم من دون استثناء.

وقد أدركت مصر منذ فترة هذا الخطر، وكانت سبّاقة في التحرّك لمواجهته من خلال خطوات عملية ملموسة تشمل، ضمن أمور أخرى، تطبيق ما نادى به الرئيس المصري منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بالعمل على تجديد الفكر والمفاهيم والخطاب الديني، للقضاء على الاستقطاب الطائفي والمذهبي ولمعالجة التطرّف والتشدد، مع اضطلاع علماء الأزهر والأوقاف ودار الإفتاء بدور أساسي في هذا الخصوص.

وفي ذات السياق، طرح الرئيس السيسي خلال الشق رفيع المستوى للدورة السبعين للجمعية العامة مبادرة ”الأمل والعمل“ الهادفة في الأساس إلى تجنّب وقوع الشباب في براثن التطرّف المؤدّي إلى الإرهاب والاستفادة من طاقاتهم وقدراتهم بشكل إيجابي (انظر A/70/PV.14، الصفحة ١٣).

ولا بدّ أن يقتنع العالم، مسلمين وغير مسلمين، بأن التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب لا يرتبط بأي دين أو ثقافة أو شعوب بعينها، وأنه موجود بالفعل في كل الدول، ومن ثمَّ فإن تحركنا لتجنبه يتعين أن يكون عالمياً، دون أن يقتصر هذا التحرك على المنطقة العربية والدول الإسلامية، وأن يتم في إطار هذا التحرك تناول كافة الأسباب المؤدية إلى التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب، في ضوء القانون الدولي ومبدأ الملكية الوطنية، بحيث تطبق في هذا الخصوص تدابير عملية يتوافر لها التمويل اللازم.

وفي ضوء ما تقدّم، نودّ إبراز الملاحظات التالية على خطة عمل الأمين العام:

إن خطة العمل ينصبّ تركيزها على البعدين الوطني والإقليمي أكثر من البعد الدولي، حيث تعطي ثقلاً أكبر لبعض الأسباب داخل الدول التي تؤدّي إلى التطرّف العنيف المؤدّي إلى الإرهاب. فعلى الرغم من أن الخطة تشير إلى النزاعات الممتدة والتي لم تتم تسويتها كأحد أسباب التطرّف العنيف، إلا أن التركيز الأكبر ينصبّ على أسباب كالحكم غير الرشيد، وانتهاكات حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والتهميش والتفرقة. ومن ضمن الدلالات على ما تقدّم عدم إشارة الخطة صراحة إلى موضوع استمرار الاحتلال الأجنبي كأحد الأسباب وراء التطرف العنيف، بخلاف الإشارة الضعيفة غير المباشرة في الفقرتين ٣٣ و ٣٥.

إضافة إلى ذلك، لم تتضمن الخطة إشارة إلى كل الأسباب داخل الدول المؤدية إلى التطرف العنيف والمؤدي بدوره إلى الإرهاب، مثل كراهية الإسلام وغيرها من الأسباب الأخرى، حيث يفهم من ذلك أن المقصود هو استهداف الخطة دولاً أو مجموعة دول بعينها، وهو الأمر المرفوض بالقطع، خاصة وأننا نرى على سبيل المثال قدوم مقاتلين إرهابيين أجانب من دول أوروبية إلى سورية وغيرها. ودعونا نكن واضحين فيما بيننا، لأنه إذا كانت هناك رغبة جادة في التحرك، فإن المجتمع الدولي لا بد أن يدرك أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين هو أحد أهم الأسباب وراء انتشار التطرف المؤدي

إلى الإرهاب، فضلاً عن سياسات التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والإساءة للإسلام والرسول عليه الصلاة والسلام بدعوى حرية الرأي، ومعاملة المواطنين المسلمين كمواطنين من الدرجة الثانية في بعض الدول في أحيان أخرى.

إضافة إلى ما تقدّم، تعطي خطة العمل الانطباع بأن التركيز مُنصبّ على البعد المستقبلي، بما في ذلك تجنب النزاعات، دون أن تنطوي على ما يفيد بضرورة تسوية النزاعات القائمة وإنهاء الاحتلال. وفي هذا الصدد، لم تتضمن الخطة، على سبيل المثال، ما يشير صراحة إلى ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن واحترام القانون الدولي وأحكام وقرارات محكمة العدل الدولية.

وفيما يتعلق بالموارد اللازمة للتنفيذ، تشير الخطة في الفقرة ٤٦ منها إلى ضرورة استغلال التمويل المتاح بشكل أكثر فاعلية، كذلك تتضمن الفقرة الفرعية ٥٨ - ل إشارة إلى اقتراح الأمين العام بإنشاء صندوق لدعم المشروعات الهادفة إلى تجنب التطرف العنيف، ويتضح مما تتضمنه خطة العمل في هذا الخصوص أن التوجه هو الاعتماد في تنفيذ مشروعات في إطار تجنب التطرف العنيف على الموارد الموجودة بالفعل لمكافحة الإرهاب، مع الاعتماد كذلك على مساهمات طوعية، بما يعني استقطاع جزء من التمويل المخصص لمكافحة الإرهاب لتمويل مشروعات لتجنب التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب، وهو الأمر المُقترح بالفعل لبرنامج مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب للسنوات الخمس القادمة، وهو ما سوف يؤثر سلباً على جهود مكافحة الإرهاب، ومن ثم فإنه من الهام النظر في سرعة إنشاء الصندوق المقترح من جانب الأمين العام، واتفاق الدول على مراجع إسناده، والبحث عن أفضل السبل لتوفير التمويل اللازم لمشروعات تجنب التطرف العنيف دون التأثير سلباً على جهود مكافحة الإرهاب، وتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

أيضاً، تتسم معظم التوصيات المطروحة من جانب الأمين العام والمقترح تطبيقها على المستويين الإقليمي والوطني بكونها نظريّة إلى حدّ كبير، بل وبديهية في بعض الأحيان وتتبناها بالفعل معظم الدول، إلا أن المشكلة الأساسية وراء عدم تطبيقها بالشكل الأمثل تكمن في نقص التمويل اللازم لذلك أو عدم توافره، وهو الأمر الذي لم توضح الخطة كيفية التغلّب عليه للحصول على التمويل اللازم للتنفيذ.

كذلك تشير الفقرة ٥٨ إلى أن تجنّب التطرّف العنيف سيتم التعامل معه كإحدى الأولويات في إطار البرامج التي تنفذها الكيانات التابعة للأمم المتحدة بالتعاون مع الدول الأعضاء، بما في ذلك على سبيل المثال تضمين أنشطة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بعداً متعلقاً بتجنب التطرّف العنيف في الفقرة ٥٨ - ب. وهو الأمر الذي لم توضح الخطة كيفية تنفيذه ومدى تأثيره على الدول المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام.

في النهاية، سيدي الرئيس، نؤكّد على أن الهدف ليس اعتماد خطة العمل أو رفضها، وإنما السعي لإحداث تأثير ملموس على الأرض لتجنّب التطرف العنيف المؤدّي إلى الإرهاب، وهو ما يتطلّب ضرورة اقتناع الجميع بخطة العمل، وإن التوصل لذلك لن يحدث إلا بأخذ آراء ومقترحات الدول بشأنها في الاعتبار، للتوصل إلى التوافق اللازم لضمان عملية التنفيذ وفقاً للقانون الدولي ومبدأ الملكية الوطنية.

لذا نرى أن عملية استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب هي الفرصة الأمثل لأخذ تلك الآراء والمقترحات في الاعتبار، ودون أن يؤثر ذلك على التدابير التي تتضمنها الاستراتيجية بالفعل، وإلا فإن البديل سيكون وجود خطة عمل ناقصة غير مقبولة من جانب الجميع، وهو ما قد يحول دون إمكانية تنفيذها.

السيد المومني (الأردن): بداية، اسمحوا لي أن أتقدم لكم بوافر الشكر على عقدكم جلسة النقاش المفتوحة اليوم حول خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674)، كما نعرب عن ترحيبنا بتبني القرار الرئاسي اليوم ٢٥٤/٧٠ ودعمنا له. يعرب الأردن عن ترحيبه بجهود الأمين العام والأمانة العامة للأمم المتحدة التي أفضت إلى صياغة خطة العمل المعنية بمنع التطرف العنيف وفق نهج عملي مرن، التي جاءت لتؤكد على الدور الهام للأمم المتحدة في مكافحة هذه الظاهرة المقيتة التي لا تقتصر آثارها المأساوية على السلم والأمن الدوليين، بل تتعداها إلى مناح أخرى. ينظر الأردن بإيجابية إلى خطة العمل مدار البحث، ويرى فيها نهجا عمليا سيساهم في رفد الجهد العسكري والأمني الرامي لمجابهة التطرف العنيف والإرهاب.

وهنا، نؤكد على أن خطة العمل محل النقاش، تعد مرشدا بالغا في الأهمية للدول في وضع خططها الوطنية أو تعديل القائم منها، ولكن وفقا لما تقتضيه المصلحة الوطنية وأولويات الدول المنسجمة مع العوامل المحلية المؤدية للتطرف العنيف. إن مكافحة التطرف العنيف تستدعي نهجا شموليا ينخرط فيه العديد من المؤسسات على المستوى الوطني والتفاعل المستدام فيما بينها، كما يتطلب العمل على مسارات متوازية تضطلع بالمسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليم بكافة مراحله وصبغاته، وعلى الأخص الديني منه. وفي سياق هذا النهج الشمولي، لا بد من التركيز على كافة الدوافع والعوامل الجاذبة والدافعة المؤدية للتطرف العنيف.

لقد قام الأردن بقيادة جلالة الملك عبدالله الثاني، بإطلاق عدة مبادرات دولية لتعزيز قيم التسامح والتعايش والحوار ومنها رسالة عمان ومبادرة كلمة سواء وأسبوع الوئام العالمي. كما عبرا الأردن مرارا عني قناعته الراسخة بأهمية العنصر الشبابي تركيزا وافيا في مساعينا الرامية إلى مكافحة التطرف العنيف ومنعه. وهنا، أود التذكير بأن بلدي قد أخذ زمام المبادرة في مجلس الأمن وعقد لأول مرة جلسة للنقاش المفتوح حول دور الشباب في مكافحة التطرف العنيف وتعزيز السلام في شهر نيسان/أبريل الماضي (انظر S/PV.7432) كما عمل على تقديم مشروع قرار حول الشباب والسلام والأمن، تم تبنيه عام ٢٠١٥ (قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥)).

بالعودة إلى الخطة المطروحة بين أيدينا اليوم، أرجو الإشارة إلى بعض النقاط. أولا، أن مكافحة التطرف العنيف هي من اختصاص وصلاحيات الدول، وكل دولة تطبق الخطط الوطنية الأنجع، وفقا لاحتياجاتها وأولوياتها. ثانيا، أهمية إيلاء الحلول التنموية المستدامة والاقتصادية قسطا وافرا من جهودنا الرامية لمنع التطرف العنيف. ثالثا، إن نجاح جهودنا يستدعي الشروع في مقاربات سياسية جامعة وشاملة، تبتعد عن التجاذبات المذهبية تعالج المسببات الجذرية للأزمات وتسد الطريق على أي فراغ قد يستغله المتطرفون. وهنا أود التنويه إلى أن استمرار الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، والفشل في التوصل إلى حل عادل ودائم يلبي تطلعات الشعب الفلسطيني سيولد المزيد من الكراهية والتطرف العنيف في جميع أنحاء العالم. كما أنه يجب التوصل لحل سياسي للأزمة السورية، لتمكين الجهود الدولية لمكافحة التطرف العنيف والإرهاب. رابعا، من الأهمية عدم ربط التطرف العنيف بدين أو طائفة أو منطقة بعينها، وأي محاولات للربط ما بين التطرف العنيف والدين الإسلامي الحنيف لن تصب إلا في مصلحة الزمرة الإرهابية من الخوارج.

خامسا، ينظر الأردن بإيجابية للتوصيات المنصوص عليها في الخطة، إلا أننا نرى أنها تحتاج إلى تمويل هائل لتنفيذها وتتطلب حشدا للموارد. سادسا، بخصوص دور الأمم المتحدة، كشريك طبيعي في مساعدة الدول غلى تطبيق خططها الوطنية، نؤكد على ضرورة إيجاد آليات رصد وتقييم لدور أجهزة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة. ختاما،

أود التأكيد على أن الأردن يتطلع لمناقشة الخطة ومضمونها بالتفصيل في المحافل والاجتماعات المقبلة مثل اجتماع جنيف المقبل وخلال مراجعة الاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب.

السيد محمد (السودان): ينضم السودان إلى البيان الذي أدلى به المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية، نيابة عن دول مجموعة منظمة التعاون الإسلامي، ويود وفد بلدي أن يدلي بهذا البيان بصفته الوطنية.

يعرب السودان عن تقديره للجهود التي بذلها رئيس الجمعية العامة ومكتبه في إجراء المشاورات غير الرسمية الموسعة مع المجموعات والدول والتي أفضت إلى التوافق على عناصر مشروع القرار الإجرائي الذي تم اتخاذه اليوم ٧٠/٢٥٤، والذي يأخذ علما بخطة العمل التي تقدم بها الأمين العام (A/70/674) ويرحب بمبادرة الأمين العام التي قادت إلى تقديم خطة العمل، مع تأكيد القرار على أهمية التداول المواضيعي المستفيض للنظر في خطة العمل خلال المشاورات حول مشروع قرار الاستعراض الدوري لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في حزيران/يونيه القادم، وفي سياق منابر أخرى ذات صلة ومن بينها المؤتمر الذي دعت إليه الحكومة السويسرية بالتنسيق مع الأمم المتحدة والذي سيلتئم بجنيف في نيسان/أبريل القادم.

لقد انخرط السودان في المشاورات غير الرسمية التي سبقت عملية التوصل إلى توافق حول مشروع القرار بصورة فاعلة وبناءة (القرار ٧٠/٢٥٤). ومن منطلق حرص أكيد على تحقيق التوافق بشأن عناصر مشروع القرار الإجرائي المتصلة بخطة عمل تخاطب ظاهرة مقلقة لا تستثني أحدا وهي ظاهرة التطرف العنيف. ويود وفد بلدي أن يدلي بالملاحظات التالية على خطة العمل، إسهاما في الحوار الجاري حولها والذي سيمتد في منابر عديدة وفي مقبل الشهور والأيام.

لقد أكدت خطة العمل على أن ظاهرة التطرف العنيف، تفتقر إلى تعريف محدد ومتفق عليه. ولا يمكن ربطها بأي ديانة أو إقليم أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية، وهو ما ورد بشكل صريح وواضح في صدر مشروع القرار الذي اتخذته الجمعية العامة اليوم. وهي نقطة جوهرية يجدد وفد بلدي ويؤكد الإشارة إليها حتى لا نقع في حبائل التنميط والصورة الذهنية المرسومة كلما ذكر الإرهاب أو التطرف العنيف.

وليس كافيا أن نشير في مقدمة الخطة إلى هذه النقطة، ولكن المهم أن يتسق ما ورد في الخطة في محاورها المختلفة مع هذه النقطة المركزية خاصة فيما يتصل بالظروف المؤدية إلى التطرف العنيف وسياقه الهيكلي. كما أن علينا أن نزيل التضارب المحتمل والواقع بين مفهومي محاربة الإرهاب والتطرف العنيف وتفادي التداخل ومنع أي سوء فهم ينتج عن ذلك.

إن المقاربة الشاملة في التعاطي مع ظاهرة التطرف العنيف تمثل أحد أهم وأنجع سبل مكافحتها ومحاصرتها، فليس من المفيد التركيز على نتائج الظاهرة؛ إذ أن من المهم مخاطبة جذورها العميقة والتعامل مع محاضنها الأساسية من خلال منهج شامل ومتوازن لا يركز فقط على المعالجات الأمنية والعسكرية وحدها، وإنما يستصحب كل الأبعاد الثقافية والاجتماعية للظاهرة. وفي هذا الإطار، يؤكد وفد بلدي على أن الجمعية العامة تمثل الجهاز الأقدر للتعامل مع الظاهرة بكافة أبعادها وجوانبها.

ثانيا، لم تأت خطة العمل متوازنة، وهي تتطرق إلى الظروف المؤدية إلى التطرف العنيف. حيث ركزت وبشكل كبير على السياق الوطني، ومن خلال مقاربة غير شاملة جاء فيها مدخل حقوق الإنسان كمدخل رئيسي وأوحد دون التطرق إلى الأبعاد الأخرى، التي نرى إدراجها. وأغفلت الخطة الإشارة بشكل مفصل إلى العوامل المؤدية إلى التطرف

العنيف على المستوى الدولي، وخاصة ما يتصل بمصادرة حقوق الشعوب التي ترزح تحت الاحتلال في تقرير مصيرها، وعلى أراضيها المغتصبة جورا وظلما. فلا يمكن أن نتحدث عن تطرف عنيف دون أن نأتي على ذكر الاحتلال الأجنبي الذي يمثل حاضنة رئيسية للإرهاب بأشكاله وصوره كافة، والتطرف العنيف الذي يقود إلى الإرهاب.

ثالثا، قد يكون من المفيد الاستفادة من الأوضاع والتجارب التي أدت إلى الحد من هذه الظاهرة أو عدم حدوثها على الإطلاق في دول تقع في محيط يحتمل أن تتفاقم فيه هذه الظاهرة. وفي هذا السياق، نشير إلى المبادرات التي أعلنتها القيادة السودانية لتعزيز ثقافة الحوار، والدعوة إلى الوسطية، ومحاربة الغلو، وتكليف مؤسسات وطنية وأهلية للقيام بذلك.

رابعا، تناولت خطة العمل في سياق الحديث عن الظروف التي تؤدي إلى التطرف العنيف في إطار الدولة المعنية إلى العديد من التحديات الداخلية، وهي جميعها مهمة وأساسية. ولكنها بالمقابل أغفلت الإشارة إلى العوامل الخارجية المتمثلة في التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وبما يتناقض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بهدف تحقيق مصالح سياسية، وذلك من خلال تهديد استقرار هذه الدول ووحدتها وسلامة أراضيها وتعطيل التنمية والرفاه لشعوبها. وتمثل العقوبات الأحادية الجائرة واحدة من أوضح الوسائل التي تهدد السلم والأمن وتزيد من دائرة التوتر والاستقطاب في العلاقات الدولية.

خامسا، تتناول خطة العمل أمرا مهما يتطلب تنسيق الجهود العالمية وتضافرها بهدف مكافحة الظاهرة ومحاصرتها. وليس من الأوفق أن ترد فيها إشارات لا تحظى بتوافق الجميع وربما تفتح بابا لتوسيع دوائر الخلاف وصرف الدول الأعضاء عن مهمتها الرئيسية. لذلك، فإن وفد بلدي يعرب عن قلقه حيال الإشارتين الواردتين في الفقرة ٥ (ب)، التي جاء فيهما ذكر المحكمة الجنائية الدولية، بدعوة المجتمع الدولي إلى دعم جهود تطبيق المساءلة في الحالات التي تعجز فيها الإجراءات الوطنية عن تناول الانتهاكات الجسيمة، وبوسائل منها الإحالة من مجلس الأمن في هذه الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية أو محكمة مخصصة، حسب الاقتضاء.

وتعلمون ما يكتنف العلاقة بين مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية من تسييس وانتقائية. ويرى السودان أن مثل هذه الفقرات تجعل من خطة العمل منبرا لتباينات سياسية وجدل ليس في مصلحة الجهود العالمية التي نرجو أن تتوحد جميعها، دون استثناء، من أجل مكافحة ظاهرة التطرف العنيف. وينطبق الأمر كذلك على الفقرة ٥٨ (ب) التي تدعو إلى إدماج منع التطرف العنيف في ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، وكذلك في الأنشطة التي تقوم بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وهي إشارة تثير الكثير من الأسئلة والمخاوف. وليس من الحكمة أن تشتمل خطة العمل على إشارات كهذه، تعد خصما للتوافق والاصطفاف الدولي الذي ينتظم لمنع التطرف العنيف والإرهاب بأشكاله وصوره كافة.

ويؤكد القرار ٢٥٤/٧٠، الذي اتخذته الجمعية العامة اليوم، على أن المجتمع الدولي يقف على صفا واحدا لمكافحة التطرف العنيف. ويؤكد كذلك على أهمية استمرار الحوار البنّاء والموضوعي بهدف معالجة القصور الذي يكتنف خطة العمل، والبناء على الإيجابيات التي اشتملت عليها. ويود السودان التأكيد على استعداده الكامل للانخراط الإيجابي في المداولات التي ستتم في منابر عديدة بشأن خطة العمل، تطلعا إلى عالم يسوده السلام والأمن والاستقرار، واحترام الميثاق والقانون الدولي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومن خلال نظام دولي سياسي واقتصادي تتوفر فيه

العدالة والشفافية والحيادية، ويهدف إلى تحقيق التنمية والسلام لشعوب العالم كافة.

السيدة ليتو (فنلندا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد فنلندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وترحب فنلندا ترحيبا حارا بخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674) واتخاذ القرار ٧٠/٢٥٤.

إن التطرف العنيف ليس ظاهرة جديدة، فنحن ما برحنا نعمل لعقود من أجل مكافحته. بيد أنه قد ازداد بسرعة في السنوات الأخيرة، وظهرت أشكال جديدة مثيرة للقلق. علاوة على ذلك، أصبح من الواضح أن تدابير مكافحة الإرهاب ذات الطابع الأمني وحدها ليست كافية وينبغي أن يكملها نهج أكثر شمولا.

وإننا بحاجة إلى توجيه رسالة واضحة وموحدة إلى العالم مفادها أن التطرف العنيف أمر غير مقبول، وأن المجتمع الدولي يأخذ هذا الخطر على محمل الجد. علاوة على ذلك، نحن بحاجة إلى توسيع نطاق تعاوننا وتعميقه، مع مزيد من التركيز على المنع. وينبغي استخدام المنع كنهج استباقي مع توافر إمكانات حقيقية من أجل تلبية الشواغل الأمنية الفورية، مثل التجنيد من جانب الجماعات المتطرفة، وتحقيق نتائج مستدامة وطويلة الأجل على حد سواء.

والواضح أنه من المفضل – وبالتأكيد أكثر فعالية من حيث التكلفة – منع التطرف العنيف، بدلا من الاضطرار إلى التصدي للعديد من آثاره السلبية. ولكن لكي نحقق النجاح، يتطلب ذلك بذل جهود متضافرة ومتعددة التخصصات على جميع المستويات: المحلية، والوطنية، والإقليمية، والدولية. وتشكل خطة عمل الأمين العام خطوة هامة في الوقت المناسب. وينبغي أن نكون على استعداد للتحرك صوب تنفيذها.

ولقد كان لدى فنلندا خطة عمل وطنية بشأن منع التطرف العنيف منذ عام ٢٠١٢. ويجري حاليا استكمال الخطة من خلال إجراء مشاورات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتشاطر والجمعية بإيجاز بعض تجاربنا، وأعطي بضعة أمثلة ملموسة. إن تدابير فنلندا الوقائية الوطنية تستند إلى نهج شامل وجامع. فالتطرف العنيف يميل إلى تعزيز نفسه، وتغذي مختلف أشكاله بعضها بعضا.

فإذا ركزنا على منع شكل واحد فقط، سنترك مجالا للأنواع وللمجموعات الأخرى لتنمو. ويهدف هذا النهج أيضا إلى الحصول على دعم وقبول واسعي النطاق للتدابير بين مختلف المجتمعات. ومن المهم للغاية أن يكون هناك تعاون على نطاق واسع بين مختلف السلطات والمنظمات والمجتمعات. وقد أنشأنا العديد من النماذج التي يمكن لمختلف الجهات الفاعلة أن تعمل بها معا.

أولا، يمكن نظام ”نيت تيب“ لدينا الجمهور من تقديم المعلومات غير الطارئة إلى سلطات إنفاذ القانون عن أي مواد مشبوهة يعثر عليها على الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، سنقوم بإنشاء خدمة خط مساعدة وطنية، تستهدف الأسر التي يخطط أعضاؤها لمغادرة مناطق النزاع أو قامت فعلا بذلك. وتوفر حلقات دار معلوماتنا الدراسية التدريب للجهات الفاعلة المحلية، مثل المدارس والأخصائيين الاجتماعيين، في تحديد الحالات التي يخطط فيها أناس للمغادرة إلى مناطق النزاع، وتمكين هذه الجهات الفاعلة من التدخل بالتعاون مع السلطات الأخرى.

وأشير أيضا إلى ما يسمى بنموذج الارتكاز الذي تعمل فيه أفرقة مهنية متعددة التخصصات مع الشباب الضعفاء المعرضين لخطر ارتكاب الجرائم وتوجههم إلى الخدمات المناسبة. وتتألف الأفرقة من ضباط شرطة وأخصائيين اجتماعيين وعاملين في مجال الصحة العقلية وعاملين شباب.

وأخيرا، عندنا نموذج الخروج الذي يستند إلى مفهوم وضعته المنظمات غير الحكومية للتعامل مع الأفراد الذين يخططون للرحيل إلى مناطق النزاع أو غادروا إليها بالفعل أو عادوا في الآونة الأخيرة إلى فنلندا. وستعمل بالتوازي مع ترسيخ نموذج المرتكز وهو مصمم بحيث يكون قابلا للتطبيق على جميع أشكال التطرف العنيف.

إن دور الشباب في منع التطرف العنيف دور أساسي. ويتعين على الشباب أن يكونوا أكثر وعيا وأفضل استعدادا للتعرف على الدعاية ومحاولات جرهم إلى العنف ورفضها. والعنصر الرئيسي لتحقيق هذا الهدف هو تحسين إدماج الشباب في المجتمع والاعتراف بهم بوصفهم جهات فاعلة وصناع قرار مهمين ومنحهم دورا في منع التطرف العنيف. ويؤدي التعليم دورا حاسما في تطوير الإحساس بالمسؤولية المدنية والتفاهم بين الثقافات، وهو علاوة على ذلك جانب آخر من النهج الشامل. وفي تشرين الأول/أكتوبر، نظمت وزارة الخارجية الفنلندية ورابطة الشباب المسلمين مائدة مستديرة مشتركة بشأن السياسة الخارجية الفنلندية المتعلقة بمناطق النزاع، وحقوق الإنسان والديمقراطية. وقد أفتتح وزيرنا للشؤون الخارجية باب المناقشة، ويسرني أن أقول إن الاستجابة للحدث كانت إيجابية جدا ومشجعة للغاية.

فبإمكان الطوائف الدينية كذلك أن تؤدي دورا هاما في منع التطرف العنيف. وتتعاون حكومتنا مع المنظمة الفنلندية للمعونة الكنسية وهي منظمة فنلندية غير حكومية ذات خبرة كبيرة في عمل بناء السلام في مناطق النزاع، بغية إشراك الطوائف الدينية أو الاستفادة من خبرتها محليا. وتنشئ الطوائف الدينية حاليا في فنلندا ما يسمى بنهج جنبا – إلى – جنب المصمم لمساعدتها على دعم بعضها بعضا في حالات محددة عندما تكون فيها مجموعة مهددة أو مستهدفة بجرائم الكراهية. وكذلك فإن فنلندا مؤسسة ومانحة رئيسية للشبكة العالمية لصانعي السلام الدينيين والتقليديين، التي تسعى إلى تحسين جهود الوساطة من خلال دعم الدور الإيجابي للزعماء الدينيين والتقليديين.

وتبين البحوث أن هناك علاقة بين المساواة بين الجنسين وانخفاض التطرف العنيف. فالمجتمعات الأكثر مساواة بين الجنسين نسبيا أقل عرضه من غيرها للتطرف العنيف. وتمكين المرأة وضمان مشاركتها الكاملة في عملية صنع القرار هما، بالتالي، من اللبنات الأساسية في الجهود الرامية إلى مكافحة التطرف العنيف.

وليس منع التطرف العنيف مشروعا فريدا أو معزولا، بل ينبغي النظر إليه باعتباره جزءا لا يتجزأ من العمل والأنشطة اليومية لطائفة واسعة من الجهات الفاعلة. ولا يمكن المغالاة في أهمية العمل معا على نحو تعاوني، وينطبق ذلك على كل الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية، وكذلك بين جميع السلطات والمنظمات والمجتمعات ذات الصلة. فاتباع النهج الشامل يسعى إلى كفالة الفعالية والقبول واسع النطاق للتدابير المختارة.

وأختتم بالإشارة إلى الرأي المشترك الذي صدر مؤخرا من قبل وزيري خارجية كل من فنلندا والسويد في مقال مشترك، كتبا فيه عن الوساطة بوصفها وسيلة فعالة لمنع نشوب النزاعات. وقالا إنها أقل تكلفة من محاولة إصلاح ما انكسر بالفعل؛ وهي تصون المكاسب الإنمائية، والأهم من ذلك، تنقذ الأرواح. ونفس الشيء يمكن أن يقال عن منع التطرف العنيف.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد المملكة المتحدة بقوة، وترحب بخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674)

وفي معرض الترحيب بهذه المبادرة اليوم، أعلنت الجمعية العامة بصوت واحد أننا نقف متحدين – متحدين ضد التطرف العنيف، متحدين تحديا للكراهية ومتحدين تضامنا مع الضحايا. ولقد تشاطرنا جميعا الأسى والغضب والألم الذي تسببت فيه تصرفات مجموعات مثل داعش والقاعدة وبوكو حرام. إن خطة العمل التي قدمها الأمين العام خطة واقعية وشاملة ومرنة بما فيه الكفاية للتكيف مع التهديد المتعاظم. وهي تتيح للدول الأعضاء ولمنظومة الأمم المتحدة برمتها أساسا متينا لتحسين التنسيق، وتتضمن توصيات عمل يجب علينا جميعا أن ننظر فيها. وأود بصفة خاصة أن أسترعي الانتباه إلى دعوتها إلى خطط عمل وطنية قوية، صممت بالتشاور مع المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والقائمة على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وإذا أردنا أن ننجح، فيجب على جميع الدول أن تتصرف بموجب تلك التوصية الملموسة بطرقها المختلفة.

وتتطلع المملكة المتحدة إلى المساهمة بخبرتنا وتحليلنا المكتسبين في التصدي للتهديد وأسبابه الجذرية والتعلم من الآخرين. ويتمركز نهجنا الوطني حول شراكات مع الطوائف الدينية وغيرها والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشباب وغيرهم من الأفراد. ونحن نفعل ذلك على نطاق الحكومة برمتها، بما في ذلك وكالات الخط الأمامي، لأن التحدي المتمثل في التطرف العنيف مسألة أكثر تعقيدا من أن تحله أي هيئة بمفردها. وكل ما نفعله، محليا أو دوليا، مدروس لدعم تلك الخطة. ولكن بطبيعة الحال، لكل دولة عضو ظروفها وحلولها الفريدة لتحديات التطرف العنيف. ولذا، دعونا جميعا نتشاطر خبراتنا بروح من الحوار، وبالمقابل نتعلم من أفضل الممارسات في أماكن أخرى.

فاليوم هو مجرد بداية لذلك الحوار ونحن نستمع إلى بعض وجهات النظر المختلفة. وأنا أرحب بذلك. فالنقاش صحي، وهذه مسألة معقدة. وتتطلع المملكة المتحدة إلى مواصلة النقاش في الأسابيع المقبلة. والمؤتمر الذي أعلنه زميلنا السويسري حول منع التطرف العنيف، الذي سيعقد في جنيف في نيسان/أبريل، فرصة ممتازة لمواصلة المناقشة، ونأمل أن يحضره الجميع.

ولكن بينما نتبادل الآراء، ينبغي لنا أن ندرك أنّ الإرهابيين والمتطرفين يستمعون إلينا ويشاهدوننا أيضاً. ويتعين عليهم أن يعلموا أننا اليوم أظهرنا تصميمنا على اتخاذ الإجراءات اللازمة. وأثبتنا أن ما يوحدنا ضد تهديداتهم يفوق كثيراً ما يفرّقنا. ومن خلال التركيز على الأسباب الجذرية للعنف الإرهابي، نثبت التزامنا بمنع هذا التهديد وليس مجرد التصدي له.

السيدة لوذي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): نود أن نشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة اليوم، التي تتيح للدول الأعضاء فرصة الإعراب عن آرائها بشأن خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674). ونرحب بمبادرة الأمين العام، ونعتقد أن أفضل السبل التي في متناولنا للتصدي للتطرف العنيف والقيام بمواجهته على نحو فعال تكون من خلال الأخذ بآراء الدول الأعضاء وتجاربها.

وتؤيد باكستان تماماً البيان الذي أدلى به في وقت سابق الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية باسم منظمة التعاون الإسلامي.

وتكرر باكستان موقفها المبدئي ضد الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونحن نؤيد أيضاً الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام بأن التطرف العنيف يشكل إهانة لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. ونعتقد في الوقت نفسه أن عدم احترام المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والاستعداد لانتهاكها يمكنهما أن يؤديا أيضاً إلى التطرف العنيف. ولا يوجد تعريف متفق عليه للتطرف العنيف، كما لا يوجد تعريف للإرهاب. والظروف التي يمكن للتطرف العنيف أن يتحوّل في ظلها إلى إرهاب مفتوحة أيضاً على تفسيرات مختلفة، وذلك يضمن تقييماً لهذه

الظاهرة بصورة أوسع نطاقاً وأكثر اعتبارا. ونتفق جميعاً على أن التطرف العنيف والإرهاب ينبغي عدم ربطهما بأي بلد أو عرق أو دين أو ثقافة أو جنسية. ونشجب أي محاولة للقيام بذلك، ونحث المجتمع الدولي على كفالة أن يتمثّل هذا الأمر في الإجراءات الوطنية والدولية لأعضائه.

إن باكستان ما فتئت تدعو المجتمع الدولي إلى مواجهة الأسباب الجذرية للإرهاب، والظروف والتربة الخصبة التي تؤدي إليها. كما كنا نحثّ دائماً على احترام حقوق الإنسان والمحافظة على سيادة القانون في الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب، بحيث لا تكون لهذه الجهود نتائج عكسية. لهذا السبب، دأبنا على تأكيد التنفيذ المتوازن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك الركيزتان الأولى والرابعة منها. ويسرنا أن نشير إلى أن المجتمع الدولي يسلّم في نهاية المطاف بالحاجة إلى تجاوز التدابير الأمنية والعسكرية لمكافحة الإرهاب، واعتماد نهج أكثر شمولاً. وهذا أمر دعت إليه باكستان منذ زمن طويل، حيث يكفل مواجهة جميع العوامل الكامنة التي تسبب العنف الإرهابي. لذلك، فإننا نشعر بالدهشة والجزع إزاء القدر الضئيل نسبياً من الاهتمام الذي حظيت به بعض أبرز العوامل الدولية التي كان لها أثر حاسم في ظهور التطرف العنيف.

وإذا أردنا أن نجد سبلا فعالة لمنع التطرف العنيف، فلا بد لنا من إجراء تحليل موضوعي لطيفه الكامل. فالتقييمات الجزئية المصابة بالخلل لن تؤدي إلاّ إلى نهج مصاب بالخلل. وإذا أردنا التصدي له على نحو شامل، فيجب أن نفهم فهماً كاملاً عوامله المحلية والخارجية على حد سواء والتعرف عليها. وفي كثير من الأحيان يؤدي الالتقاء والتفاعل بين هذه العوامل إلى التطرف العنيف. علاوة على ذلك، وفي العالم المعولم والمترابط اليوم، فإننا نكاد لا نفصل بين السياقات والأبعاد المحلية والدولية للتطرف العنيف. ولا بدّ من مواجهة الحرمان الاقتصادي والظلم السياسي والإقصاء الاجتماعي وتهميش الناس في السياق الدولي الأوسع نطاقاً، فضلاً عن السياق المحلي.

إن أوجه الظلم التي تطال الشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي، وإنكار حق تقرير المصير، والنزاعات الدولية التي طال أمدها ولم يجر حلها، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول والانتهاكات المستمرة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة أمور تهيئ الظروف التي يستغلها الإرهابيون والمتطرفون العنيفون بغية نشر أيديولوجياتهم الملتوية. وتقع على عاتق المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، المسؤولية بالفعل عن معالجة هذه المسائل. كما سيساعد العمل الدؤوب على معالجة دوافع التطرف العنيف والظروف المؤدية إلى الإرهاب.

وفي ما يتعلق بالنهج القائم على حقوق الإنسان لمنع التطرف العنيف، تأسف باكستان لأن عدداً من العناصر الهامة وذات الصلة إما تم تجاهلها، أو منحت قدراً ضئيلاً من العناية. ولا بدّ من مكافحة القوالب النمطية السلبية، والوصم بالعار، والتمييز، والتعصب إذا أردنا منع التطرف العنيف. أمّا التنفيذ الفعال لقرار مجلس حقوق الإنسان ١٨/١٦، فهو مهم لمنع التطرف. وانتهاكه يغذي الخطاب الذي يستخدمه المتطرفون العنيفون لتبرير استخدام أفعالهم المشينة. وإن الكراهية تجاه الأجانب، ولا سيما الكراهية تجاه الإسلام، آخذة في الازدياد في الغرب. وقد مضت حتى الآن دون وازع. والمؤسف أن السياسيين عديمي المبادئ والمعادين للأجانب يسعون إلى بناء رصيدهم السياسي عن طريق نشر الخوف والتشويه المتعمد حيال أفراد الديانات أو الثقافات الأخرى. وهذا أيضاً يغذي نزعة التطرف.

ونحن نؤيد تماماً الحاجة إلى ضمان احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان في تدابير مكافحة الإرهاب. هذا ما التزمنا جميعاً به عندما أقرت الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

ولكن ماذا نستنتج من التدخلات العسكرية الأجنبية التي جعلت ليس مجتمعات فحسب بل بلداناً ومناطق بأكملها عرضة للفوضى التي ينمو التطرف العنيف ويزدهر فيها؟ هل ندرك آثار ما يسمى بالضربات الجراحية لمكافحة الإرهاب التي تنتهك السلامة الإقليمية للدول والتي تسفر عن سقوط آلاف الضحايا من المدنيين وتترك مجتمعات محلية بأسرها غاضبة ومصممة على الانتقام من هذا الإفلات من العقاب؟ الحقيقة هي أن العالم بعد مرور ١٥ عاماً من التزامنا بجعله أكثر أمناً وخالياً من الإرهاب، قد أصبح مكاناً أكثر خطورة. ولا بد لنا من إعادة النظر في الرد الذي تم استخدمه لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والنتائج المؤسفة التي أسفرت عنه.

وفي ما يتعلق بدعوة الأمين العام إلى وضع خطط العمل الوطنية لمنع التطرف العنيف، يمكنني أن أبلغكم بأن بلدي قد بدأ فعلا باتخاذ عدد من الخطوات في اتجاه كبح هذا الخطر على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وهناك ثماني نقاط من أصل ٢٠ نقطة في خطة عمل باكستان الوطنية للتصدي للعنف الإرهابي تتصل بمنع التطرف العنيف. ونحن ندرك تماماً التحديات الوطنية التي تواجهنا، ونبذل جهوداً مركزة من أجل إجراء الإصلاحات التعليمية، ومنع إساءة استخدام شبكة الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي، وتشجيع التسامح وإصلاح نظام العدالة الجنائية في بلداننا.

وتركز حكومة بلدي على إمكانات الشباب بشكل خاص. فبرنامج رئيس الوزراء للشباب يهدف إلى توفير المنح التعليمية والتدريب المهني وتطوير المهارات، فضلاً عن القروض المقدمة إلى أصحاب المشاريع من الشباب. ونقيم أيضاً شراكة مع الأمم المتحدة في برنامج لتنمية المهارات ومشاركة الشباب، بهدف منع التطرف العنيف. وقد قادت باكستان عدداً من المبادرات التي تعزز الوئام بين الأديان والثقافات. وقبل مجرد أسبوع، وخلال أسبوع الوئام العالمي بين الأديان، نظمنا حدثاً جانبياً في الأمم المتحدة معنياً بمكافحة الكراهية تجاه الأجانب، ودعونا إليه عدداً من العلماء من مختلف الأديان عرضوا مبادراتهم الناجحة بشأن بناء الوئام بين الأديان.

وعلى الصعيد الدولي، نظل ملتزمين بدعم جميع الجهود الرامية إلى منع التطرف العنيف والإرهاب بطريقة متوازنة، بما يتفق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأخيراً، أود القول إنه يجب على المجتمع الدولي مواجهة هذا التحدي الصعب بطريقة منسقة وموحدة، آخذاً آراء جميع الدول الأعضاء في الاعتبار.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): يشكل التطرف العنيف شاغلا رئيسيا للمجتمع الدولي، بما في ذلك تركيا. وآخر قرار للجمعية العامة بشأن استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٢٨٢/٦٦)، المتخذ بتيسير من تركيا، يحث جميع الدول الأعضاء على الاتحاد ضد التطرف العنيف بجميع أشكاله ومظاهره.

وما من شك في أن التدابير الأمنية القائمة على سيادة القانون، مثل اعتراض الإرهابيين وردعهم وملاحقتهم قضائيا، لا تزال تمثل الدعامة الأساسية لجهود مكافحة الإرهاب. ومع ذلك، نحن مقتنعون أيضا بأنه من الضروري اتباع نهج أوسع نطاقا، إذا أردنا منع اجتذاب الجماعات الإرهابية للشباب، وجعل مجتمعاتنا أكثر صلابة في مواجهة الخطاب المتطرف، وإعادة تأهيل الأفراد المتطرفين. لذلك، تؤيد تركيا تمام التأييد رأي الأمين العام القائل إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعتمد نهجا شاملا، لا يتضمن التدابير المستندة إلى الأمن فحسب، وإنما يتضمن أيضا تدابير منهجية تواجه دوافع التطرف العنيف على الصعد المحلية والإقليمية والعالمية.

وينبغي للأمم المتحدة، بوصفها القيّمة على المثل العالمية والعمل الدولي المتضافر، أن تضطلع بدور حاسم في توجيه الجهود الرامية إلى التصدي لهذه الدوافع على الصعيد العالمي،

وتحديد المبادئ الأساسية، ومساعدة الدول الأعضاء في وضع استراتيجياتها الوطنية وتنفيذها. وفي هذا الصدد، ترحب تركيا بخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674). ومثلما أكدنا في الإحاطة الإعلامية التي قدمناها في ١٥ كانون الثاني/يناير، نعتقد أن خطة العمل هذه تشكل وثيقة مرجعية هامة.

إن تركيا، إلى جانب هولندا، تشارك في رئاسة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وتساهم بنشاط في جهوده ضمن منظمتنا. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى مذكرة أنقرة بشأن الممارسات الحسنة للنهج المتعدد القطاعات لمكافحة التطرف العنيف. وبالتعاون مع الولايات المتحدة، تقود تركيا أيضا مبادرة داخل المنتدى ترمي إلى التصدي لدورة حياة التطرف.

وأود أن أشدد على حقيقة أن التطرف المفضي إلى العنف لا يقتصر على أيديولوجية محددة أو نظام عقائدي محدد، ولا يمكن ربطه بأي بلد أو دين أو ثقافة. فهو يأخذ أشكالا مختلفة، وكلها يجب التصدي لها بالقدر نفسه من التصميم. والأمم المتحدة هي الأقدر على كفالة اتباع نهج متوازن وشامل لهذه المسألة. ومن المهم تشخيص دوافع التطرف بدقة، إذا أردنا وضع سياسات فعالة للتصدي لها.

ويساورنا قلق إزاء المستويات المرتفعة من التعصب والتمييز والوصم على أساس المعتقد أو العرق. فهذه المواقف تؤدي إلى تفاقم التهميش والإقصاء، مما يوفر مجالات جديدة تستغلها الجماعات الإرهابية. وإذا أردنا قطع تلك الحلقة المفرغة، فإننا بحاجة إلى اتخاذ موقف حازم.

إن حكومة بلدي مستعدة لدعم الجهود التي يبذلها الأمين العام دعما كاملا. وسوف نساهم بنشاط في المناقشات التي تلي ذلك، بدءا باستعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

السيد مينكفيلد (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تأييد وفد بلدي للبيان الذي أُدلِيَ به في وقت سابق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

إن هولندا تؤيد خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674)، وترحب باتخاذ الجمعية العامة صباح اليوم للقرار (٢٥٤/٧٠) بشأن هذا الموضوع. وكما قال السيد ألبرت كويندرس، وزير خارجية مملكة هولندا، خلال الإحاطة الإعلامية التي قدمها إلى مجموعة أصدقاء الأمم المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب في الشهر الماضي، ”يشكل الإرهاب اليوم وحشا متعدد الرؤوس. ويتسم الإرهابيون بالشراسة، وتوافر الموارد، والمهارة في العمل على تغيير الأمور.“ وخطة العمل التي نناقشها اليوم ستمكن المجتمع الدولي من التمتع بالقدر نفسه من الشراسة، والموارد، والمهارة في منع هذه الظاهرة.

وتعتقد هولندا أن التعاون الدولي أمر أساسي لمنع التطرف العنيف. ويجب على البلدان أن تنظر إلى ما وراء الحدود الوطنية، وأن تستبق الأمور لتبقى معا في الطليعة. وتتواصل هولندا مع حلفائها وشركائها، عن طريق جهودها الدولية، من أجل بناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات. وبصفتنا رئيسا مشاركا مع تركيا للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، فإننا نشجع على زيادة التعاون الدولي من خلال هذا المنبر الهام المتعدد الأطراف، الذي يعمل عن كثب مع مختلف وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. ومع وجود فريق عامل يركز على منع التطرف العنيف، ومن خلال مركز هداية الدولي في أبو ظبي لمكافحة التطرف العنيف، فإن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب يمكنه أن يحشد الخبرات المعنية بمواجهة التطرف، ويعمل على تحقيق الاتساق الدولي وتوفير أفضل الممارسات والأدوات اللازمة لتنفيذ خطة العمل. وينطبق الشيء نفسه على مبادرات من قبيل الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على التكيف.

وتركز هولندا وطنيا ودوليا على تحديد الأسباب الجذرية للتطرف والتصدي لها. وفي إطار برنامج عملنا الوطني الشامل لمنع التطرف العنيف، فإننا نحافظ على إجراء اتصالات مكثفة وطويلة الأمد على المستوى المحلي مع قادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين، وضباط الشرطة، والمعلمين، والأخصائيين الاجتماعيين الذين يعملون يوميا مع الشباب الذين يحتمل أن يصبحوا متطرفين. وعلى الرغم من أن هذه الاستراتيجية قد أثبتت جدواها، لا يزال عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب الهولنديين الذين يسافرون إلى الخارج يزداد كل شهر، مما يبعث على القلق. لذلك، من المهم أن نواصل توحيد جهودنا الوطنية لمنع التطرف العنيف من خلال التعاون الدولي. والعامل الحاسم في ذلك هو الثقة المتبادلة. فهل يثق بعضنا ببعض بما فيه الكفاية؟ وهل نتبادل ما يكفي من المعلومات؟ وهل نرغب حقا في العمل معا بشكل أوثق لمنع التطرف العنيف؟

إن منع العنف أفضل من التصدي له بعد وقوعه. ولا يمكننا أن ننجح في إيقاف متطرفي اليوم من أن يصبحوا إرهابيين غدا إلاّ إذا قمنا باتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطني والدولي. وتتطلع هولندا إلى رؤية الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها ينفذون خطة العمل، وإلى المشاركة في المزيد من المناقشات بشأن هذا الموضوع في سياق مؤتمر جنيف المقبل خلال نيسان/أبريل، والذكرى السنوية العاشرة لاستعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في حزيران/يونيه.

وفي الختام، فقد سألت لتوي إذا كنا حقا على استعداد للعمل معا. حسنا، إن مملكة هولندا تقف على أهبة الاستعداد لتكثيف جهودها بغية العمل مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء الأخرى من أجل منع ضربات الوحش المتعدد الرؤوس الذي نطلق عليه اسم الإرهاب.

السيد هيومان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة اليوم بشأن مسألة هامة. وأود أيضا أن أعرب عن شكري للأمين العام على خطة عمله لمنع التطرف العنيف (A/70/674)، وعن تقديرنا للعمل الدؤوب لمكتب الرئيس، الذي مكننا من اتخاذ قرار اليوم بشأن خطة العمل (٢٥٤/٧٠) بتوافق الآراء، مما يبعث برسالة هامة من هذه القاعة.

عندما يصبح أطفالنا غير آمنين في مدارسهم وأسرنا غير آمنة في منازلها، نكون قد فشلنا كمجتمع دولي. فشلنا في الوقوف في وجه الإرهاب، وفشلنا في مقاومة الذين ينشرون الكراهية، وفشلنا في التصدي لهم. ما من بلد آمن اليوم، وما من قارة بمنأى عن الآثار المروعة. والأيديولوجيات المتطرفة تعمل اليوم على التسبب بالهجمات الإرهابية الأكثر عنفا ووحشية على الإطلاق. وما ينتج عن ذلك من قصص يصيب ضمير البشرية بالصدمة. وفي الوقت نفسه، لا يزال تدفق المقاتلين الأجانب للانضمام إلى هذه المنظمات الإرهابية قويا، مع وجود المزيد من المدنيين الذين يصبحون متطرفين ويجري تجنيدهم كل يوم.

وعندما يتم تحليل مسألة التطرف العنيف، كثيرا ما نسمع أن الفقر والبطالة والتهميش عوامل تدفع الناس إلى أن يصبحوا إرهابيين. والواقع أن هذه العوامل أساسية. ولكن يجب علينا ألا نتجاهل حقيقة أن بعض الإرهابيين يأتون أيضا من أسر غنية، ويعيشون في بلدان ذات مجتمعات منفتحة ومنصفة، ويتمتعون بكامل مزايا التعليم الجامعي.

ولذلك، على الرغم من أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية تشكل اعتبارات هامة، يجب ألا نخدع أنفسنا. إنه يجري دفع الشباب من جميع مناحي الحياة وجميع البيئات نحو التطرف العنيف. وإن لم نتوخ الوضوح حيال أسباب تلك العملية، فلن نتمكن من التغلب عليها. وهنا يجب أن نكون واضحين – فالتهديد الحقيقي والأساسي الأهم الذي نواجهه هو الأيديولوجية المتطرفة نفسها. وبالتالي، فإذا كنا نريد

حقا هزيمة التطرف العنيف والإرهاب، لا بد لنا من محاربة أيديولوجية التطرف الراديكالي من جذورها. فهي الجوهر الإيديولوجي الذي يحفز الإرهاب ويشجع رعاته ويُحفز تجنيد الإرهابيين وعملياتهم ونموهم. واليوم، نقر بأن القوى المحركة الرئيسية لأيديولوجية التطرف العنيف هي التحريض والتلقين. ونحن نرى الشباب يتعرضون لعملية غسل دماغ – ويستدرجهم قادة متلاعبون إلى حياة التطرف حيث يجري تقديس الموت بدلاً من الحياة.

إن جهود مكافحة التحريض والتطرف هي من أنجع الأدوات المتاحة لنا. فيجب أن نشجع التعليم الذي يلقن السلام بدلا من الكراهية، والتسامح بدلا من العنف، والتفاهم بدلا من الاستشهاد. وتضطلع القيادات المجتمعية والشخصيات الثقافية والدينية والسياسية بدور حاسم في تعزيز جهود مكافحة التطرف. ويجب أن نبذل كل جهد ممكن لضمان الاستماع إلى أصوات الاعتدال الرئيسية، وضمان هزيمتها لقوي التطرف.

وللأسف، فإن خطر الإرهاب في إسرائيل حقيقي تماما. فقد ظلت إسرائيل، فمنذ عقود، تتصدر إسرائيل مواجهة الإرهاب والأيديولوجية المتطرفة. وخلال الأشهر القليلة الماضية وحدها، قُتل ٣٠ إسرائيليا على يد الإرهابيين وجرح أكثر من ٣٠٠ في مئات الهجمات. ولطالما فهمت إسرائيل أنه لمكافحة الإرهاب، علينا أيضا مكافحة التطرف العنيف وأن ذلك جزء لا يتجزأ من جهودنا الوطنية لمكافحة الإرهاب. ونحن ندعم منظمات تبني الجسور بين المواطنين من مختلف الأديان والمعتقدات من خلال الاجتماعات بين الثقافات والأديان. ونعتقد أن التسامح وفهم الآخر هما أفضل وسيلة لهزيمة والتطرف والراديكالية.

وترحب إسرائيل بخطة عمل الأمين العام. وإسرائيل على اقتناع راسخ بأن الموقف الاستباقي والموحد هو وحده الذي سيمكننا من التغلب على ظاهرة التطرف العنيف والتخفيف من الموجة التالية من تجنيد الإرهابيين الأجانب، ومنع الهجمات الإرهابية مستقبلا. وفي الوقت نفسه، فإن تنفيذ الخطة يجب أن يتم بصورة متسقة مع تدابيرنا الجارية لمكافحة الإرهاب، لا أن يكون بديلا عنها.

ونقطتنا الأخيرة هي أنه مثلما أن التطرف العنيف لا يعرف حدودا، كذلك يجب أن نكون متحدين في جهودنا من أجل منعه. ويجب ألا نتيح أعذارا للإرهاب – فلا مجال للجُمل الشرطية أو الإضافات أو التحفظات. فالإرهاب هو الإرهاب هو الإرهاب. وتتيح خطة الأمين العام فرصة للتعاون، ولكن يجب علينا أن نتجنب الانتقاص مما تبشر به الخطة. فالبعض في هذه القاعة يسعى إلى تسييس هذه المناقشة، إلا أنه يجب عدم السماح لتلك الضوضاء الحاصلة في الخلفية باختطاف هذا الموضوع الهام. إن هدف مكافحة الإرهاب هو ببساطة أكثر أهمية من ذلك بكثير. ويتحتم علينا الآن، أكثر من أي وقت مضى، فيما يمزق التطرف العنيف عالمنا، أن نقف معا. ويتحتم علينا ألا نستخدم مكافحة الإرهاب على سبيل التمويه لاستهداف بلد دون سواه وتسجيل نقاط سياسية رخيصة. فذلك سيقود هذه المناقشات إلى طريق مسدود.

إن دولة إسرائيل مستعدة وراغبة في الاضطلاع بدور نشط في ذلك المسعى الحاسم.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة): أود، في البداية، أن أعرب عن تأييد وفد بلادي لبيان منظمة التعاون الإسلامي وأن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على مبادرته الهامة

كما أرحب باعتماد مشروع القرار (القرار ٢٥٤/٧٠) الذي يحيط علما بخطة العمل لمنع التطرف العنيف (A/70/674). نواجه اليوم تحديا يهدد الأمن والسلم الدوليين ويقوض جهودنا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فبينما

نعمل على صد المتطرفين في دول معينة، يزداد انتشارهم في مناطق أخرى. ويزداد التحدي بعدم توصلنا إلى مفهوم محدد للتطرف، فهو لا ينتمي لديانة أو جنسية أو ثقافة معينة. وإن ما تقوم به الجماعات المتطرفة بربط الإسلام بأفعالها الإجرامية هو استغلال لهذا الدين السمح. وإن العديد ممن تم تجنيدهم، خاصة من قبل داعش، حملوا راية الإسلام لتبرير أفكارهم المتطرفة وأفعالهم الإجرامية.

أشار الأمين العام في تقريره إلى أن التطرف لا ينشأ من فراغ. فهناك محفزات تدفع بالأفراد نحوه، منها الصراعات والحروب الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان. كما أن الحرب بالوكالة، التي تمارسها بعض الدول لتنفيذ مخططاتها الدنيئة ضد دول أخرى، تزيد من تفاقم الأوضاع، مما يحتم علينا التعاون معا لمساعدة البلدان على حل خلافاتها وصد التطرف. ومن المهم أن تشتمل الخطة على الأسباب الأخرى التي تدفع إلى التطرف، ومنها الاحتلال الأجنبي وإرهاب الدولة، وأن تتناول مسألة محاسبة الدول التي تخل بمبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

إن دعوة الأمين العام إلى وضع خطط وطنية لمنع التطرف هو أمر بالغ الأهمية. وتعتمد بلادي خطة وطنية تتمحور حول منع التطرف قبل أن يتحول إلى تطرف عنيف، من أهم عناصرها ما يلي: تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون. فقد أصدرت بلادي مجموعة من التشريعات التي تضمن معالجة التطرف في إطار القانون وإشراك المجتمعات المحلية ومنع خطاب الكراهية. وتتفق دولة الإمارات مع مبادرة الأمين العام في دعم مشاركة الشباب في المجتمع، حيث تضم هذه الفئة ١,٨ بليون فرد في العالم، وتشكل ٥٠ في المائة من سكان المجتمعات العربية. وتعمل بلادي على إدماج الشباب في صنع القرار ومكافحة التطرف. فقد عينت مؤخرا وزيرة شابة عمرها ٢٢ عاما لتترأس مجلس شباب دولة الإمارات. وحرصت دولة الإمارات على إعطاء المرأة الإماراتية أدوارا قيادية في كافة المجالات، وخير مثال على ذلك تعيين بلادي لأول رئيسة برلمان في العالم العربي.

كما دعمت دولة الإمارات قرار مجلس الأمن ٢٢٤٢ (٢٠١٥) الذي يشدد على أهمية مشاركة المرأة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ومشروع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن مكافحة التطرف العنيف. ونتفق مع الخطة على أهمية تعزيز الحوار وإشراك الزعماء الدينيين في تعزيز قيم السلام، حيث يعمل ”مجلس حكماء المسلمين“ في أبو ظبي على توحيد الجهود للتصدي للرسائل المتطرفة التي تهدد القيم الإنسانية ومبادئ الإسلام.

إن التغلب على المتطرفين يتطلب استراتيجيات بعيدة المدى تضمن هزيمتهم فكريا، خاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي تُستغل لنشر التطرف. لذلك، تعمل الإمارات مع شركاء دوليين على كشف رسائل الجماعات المتطرفة من خلال مراكز عالمية مثل مركز ”صواب“ الذي أطلقته الدولة بالتعاون مع الولايات المتحدة. كما يتطلب الأمر خطط عمل إقليمية لمنع التطرف الذي تجاوز الحدود، كما ذكر الأمين العام في تقريره. وقد انضمت دولة الإمارات إلى أول تحالف إسلامي ضد الإرهاب، شمل ٣٣ دولة إسلامية بقيادة المملكة العربية السعودية، لصد التطرف والحفاظ على الإسلام.

وترى دولة الإمارات أنه من الضروري أن تشكل مبادرة الأمين العام مخططا تفصيليا يساهم في تنسق كافة الجهود المبذولة لمكافحة التطرف، ويعمل على دعم الآليات الحالية، ومنها مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، شاكرين مساهمة المملكة العربية السعودية في تمويل المركز وتطويره. وترى دولة الإمارات أن يتم تقييم الخطة واعتمادها خلال استعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في حزيران/

يونيه المقبل، لمساعدتنا في البحث عن طرق جديدة لوقف التطرف الذي لم يعد يستجيب لعقوبات مجلس الأمن العادية.

وفي الختام، تؤمن بلادي أن الطريق إلى الازدهار وتحقيق سلام دائم يكمن في تعزيز التسامح والتعددية وتؤكد التزامها بدعم شركائها في مكافحة الجماعات المتطرفة أينما وجدت. فمسؤوليتنا تجاه الآخرين جزء من انتمائنا لأمتنا الإسلامية وللإنسانية.

ونؤكد التزامنا بدعم شركائنا في حربهم ضد الجماعات المتطرفة أينما كانوا. إن مسؤوليتنا تجاه الآخرين تشكل جزءا من التزامنا بصفتنا عضوا في الأمة الإسلامية والبشرية قاطبة.

السيدة فريلا (اليونان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على تنظيم هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت بشأن منع التطرف العنيف. ونعتقد أنها توفر فعلا فرصة جيدة لتبادل الآراء بشأن تعزيز ردنا بشكل عام على هذه الظاهرة المقلقة. وتؤيد اليونان البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وتود إضافة بعض الملاحظات من وجهة نظر وطنية.

نرحب بخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف (A/70/674)، وهي مبادرة حسنة التوقيت وتوفر توجيها مفيدا للدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى اعتماد سياسات فعّالة وشاملة لمواجهة هذا التحدي المعقد. لا يزال التطرف العنيف يشكل تهديدا عالميا يتطور باستمرار، ولا تقيده حدود ولا يقتصر على أي أيديولوجية بمفردها. ويتطلب منا العمل المتضافر والاستجابة الشاملة. نحن بحاجة إلى اتباع نهج كلي راسخ ومتعدد الجوانب ومتعدد المجالات يركز أيضا على الظروف المؤدية إلى انتشار الإيديولوجيات المتطرفة.

إن الوقاية عنصر أساسي في استراتيجيتنا ويجب أن تكون أولوية، كما يتجلى ذلك بوضوح، في الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. يجب علينا التركيز على الوقاية من خلال الوسائل الفعّالة، وكذلك على بناء المؤسسات الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة والممارسات الحكومية. وهذا، بالطبع، مسعى محفوف بالتحديات، مما يقتضي اتخاذ طائفة من التدابير المستمدة من مختلف التخصصات، ويشمل العمل خارج الحكومات، أي إشراك المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين والمجتمع المدني. ومن بين أهم جوانبه الحاجة إلى معالجة التطرف الذي يؤدي إلى الإرهاب وانتشار التطرف العنيف من خلال الإنترنت.

إننا ندرك الدور المحوري للشباب في نهجنا الشامل لمواجهة هذا التحدي المتنامي بسرعة. إذ أن الأجيال الشابة هي مستقبلنا، وبالتالي تشكل عناصر رئيسية في نجاحنا. إنها الأهداف الرئيسية للدعاية الإرهابية والمتطرفة. حيث لا يكفل المتطرفون عن إيجاد سبل جديدة للعمل مع الشباب من خلال قنوات الفيديو على شبكة الإنترنت، ومواقع الشبكات الراديكالية وقنوات الدردشة، وقد نجحوا في نشر دعايتهم على نطاق واسع جدا وبسرعة وفعالية. علينا أن نبني على إمكانات الشباب وتمكينهم من تحقيق طموحاتهم من خلال التعليم الجيد، وتوفير فرص العمل المناسبة والعيش الكريم لهم. فتعزيز قيم التعايش، واحترام التنوع، ورفض العنف كلها تجعل المجتمعات في مأمن من الأيديولوجيات القائمة على الكراهية.

إن المناقشات في الجمعية العامة ومجلس الأمن والقرارات ذات الصلة أبرزت الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي إلى معالجة الظروف والعوامل التي تؤدي إلى زيادة التشدد والعنف والتطرف العنيف في صفوف الشباب. وبغية تعزيز الإجراءات الوقائية والاستباقية، يعتبر التعليم عاملا هاما. إذ يمكن للتعليم أن يعزز الانفتاح والتسامح، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

تشكل النساء والفتيات أهدافا متكررة للإرهاب والأيديولوجيات المتطرفة. أما في مجال مكافحة التطرف

العنيف، فيكتسي دور تمكين المرأة أهمية كبرى. فإشراك النساء بوصفهن رسلا موثوقة في نشر الخطاب المضاد في مجال مكافحة التطرف العنيف، ربما يثبت جدواه في تنفيذ السياسات الرامية إلى الحد من إغراء التطرف.

في المشهد الدولي الجديد المضطرب، تتمثل الرسالة الرئيسية التي ينبغي تشجيعها في احترام الآخرين والتسامح في حالات الاختلاف والسعي إلى إيجاد وحدة في التنوع. إن المتطرفين يرتكبون جرائم ضد الإنسانية، ويدمرون المعالم الدينية العريقة والآثار التاريخية التي مضى عليها قرون، ويقوضون أسس المجتمعات السلمية والديمقراطية. من هنا يتحتم علينا حماية حقوق الإنسان والحريات والطابع المتعدد الثقافات والديانات في المجتمعات.

في هذا السياق، وفي أعقاب المؤتمر الدولي الذي التئم في أثينا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ والمعني بالتعددية الدينية والثقافية والتعايش السلمي في الشرق الأوسط، اضطلعت اليونان بدور المركز/المرصد التأسيسي للتعددية الدينية في الشرق الأوسط ومنطقة البحر الأبيض المتوسط. وسوف تصبح منتدى للحوار بين الأديان وتشجيع التفاعل بين القادة السياسيين والدينيين، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية بهدف تحديد المشاكل التي تؤثر على حرية الدين أو المعتقد والتعددية الثقافية في المنطقة.

إن مكافحة التطرف العنيف أصبحت مسألة بالغة الأهمية في الجهود المبذولة لحماية الطابع المتعدد الأعراق والمتعدد العقائد في المجتمعات. ومن الحتمي للسياسات القصيرة النظر القائمة على كراهية الأجانب والاستبعاد والنهج الانفرادي والتركيز الضيق على الأمن أن تقوض جهودنا الرامية إلى معالجة مصادر ظاهرة العنف، بما في ذلك التطرف العنيف.

إن الأمم المتحدة، بتسخيرها على نحو كامل ما لديها من أدوات ووكالات هي أقدر مؤسسة دولية على توحيد الجهود بفعالية، وإيجاد أساس لرؤية استراتيجية أوسع وتشجيع المشاركة المستدامة في الأجل على الصعد الوطنية. وعلى الدول الأعضاء المشاركة بنشاط بغية كفالة نجاح هذه العملية.

السيد دي أغوبار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن الشكر إلى الرئيس على إتاحة الفرصة لنا للبدء بتبادل الآراء بشأن خطة العمل لمنع التطرف العنيف (A/70/674) التي قدمها الأمين العام في الشهر الماضي. أود أيضا أن أكرر تقدير البرازيل لقيادة الأمين العام لتلك المسألة. وتبين خطة العمل التزامه الحقيقي بالتصدي، بطريقة متوازنة، لأكثر التحديات إلحاحا في عصرنا.

قبل التطرق إلى عناصر محددة في خطة العمل، أود أن أدلي ببعض ملاحظات ذات طابع مفاهيمي. ترحب البرازيل بالتوكيد الوارد في خطة العمل ومفاده أنها لا تنطبق إلا على التطرف العنيف، وعندما يفضي إلى الإرهاب. ونلاحظ أيضا مع التقدير أن هذا التعبير أدمج في القرار ٢٥٤/٧٠ الذي اعتمدناه من فورنا. إن الدقة المفاهيمية ليست بالأمر البسيط، بالنظر إلى أن الإرهاب والتطرف العنيف ليسا مترادفين وغير مرتبطين تلقائيا. فعلى سبيل المثال، يمكن للعنصرية وكره الأجانب ورهاب المثليين، أن تؤدي إلى التطرف العنيف وهي قبيحة في حد ذاتها، ولكنها ليست بالضرورة عناصر مرتبطة بارتكاب أعمال إرهابية. إن الاستراتيجيات اللازمة للتغلب عليهما تختلف عن الاستراتيجيات المناسبة لجهود مكافحة الإرهاب.

في هذا الصدد، تؤيد البرازيل تأييدا تاما تقييم الأمين العام ومؤداه أن الخلط بين مفاهيم الإرهاب والتطرف العنيف:

> ”قد يؤدي إلى تبرير الإفراط في تطبيق تدابير مكافحة الإرهاب على نطاق واسع، لتشمل أشكال سلوك لا ينبغي أن ينطبق عليها وصف الأعمال الإرهابية“ (A/70/674، الفقرة ٤).

بيد أننا ما زلنا نفتقر إلى تعريف توافقي دقيق للتطرف العنيف وعلاقته بالإرهاب. لذلك، يجب أن نحترس من التجاوزات، بما في ذلك المتعلقة بحقوق الإنسان التي قد تنشأ جراء تلك الفجوة القانونية.

استنادا إلى الالتزام بالقيام بعمل وقائي، يمكن اعتبار خطة العمل ثقلا موازنا للتركيز على النُهج العسكرية التي شهدناها خلال السنوات الخمس عشرة الأولى من القرن الحادي والعشرين. ويتماشى ذلك أيضا مع جهودنا المشتركة الرامية إلى تعزيز فعالية الأمم المتحدة في مجال الوقاية، كما يظهر ذلك الاستعراض الجاري حاليا بشأن عمليات حفظ السلام وهيكل بناء السلام، والمرأة والسلام والأمن. ويسر البرازيل أن تقر بأن عنوان خطة العمل يعكس مركزية الوقاية.

إن التطرف العنيف يفضي إلى الإرهاب الذي لا يمكن التصدي له بفعالية إلا باتباع نهج يأخذ في الاعتبار الأسباب الكامنة وراء هذا التطرف. ويتعين فهم ومعالجة التظلمات المشروعة التي تدفع الأفراد نحو التطرف. والتعصب يؤدي إلى ارتكاب أعمال إرهابية من المرجح أن تنمو حيثما يترسخ الاستبعاد الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي. ولئن كان من الخطأ أن ينشئ المرء تلقائيا سلسلة من العلاقات السببية بين الفقر والتطرف العنيف التي تفضي إلى الإرهاب، يمكن القول بأن الناس أقل عرضة للتطرف في المجتمعات التي تشمل الجميع. وكما اعترف الأمين العام، فإن الضعف أمام الخطاب المتطرف غالبا ما يكون مرتبطا بتبدد آمال الفرد، لا سيما الشباب، بسبب التهميش والبطالة.

يمكن للأمم المتحدة أن تقوم بدور أكثر فعالية في تعزيز الوقاية. ومن المؤسف أن الممارسات في الميزانية الحالية تحد بشدة من قدرة المنظمة على تحقيق التقدم في هذا الصدد. إن تعزيز التنمية وحقوق الإنسان – التي تسهم في الوقاية بشكل قابل للتمييز – يعاني من نقص التمويل في حين أن معظم الموارد المتاحة تذهب إلى التصدي للتحديات الناجمة عن السلام والأمن وفي كثير من الأحيان عن صراعات يمكن تجنبها.

لا يوجد بلد بمنأى عن التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب، بغض النظر عن حجمه وموارده. كما تم تجنيد مقاتلين إرهابيين أجانب في مجتمعات تنعم بالرخاء. وكما قيّم الأمين العام بحق، فإن هذه الظاهرة لا يمكن تفسيرها بمجرد الافتقار إلى إمكانية الحصول على الفرص الاقتصادية. وما برحت الجماعات الإرهابية مثل داعش تجتذب المجندين من خلال توفير الشعور بالانتماء والهوية والهدف، وهو ما أخفقوا في الحصول عليه في أماكن أخرى. ويمكن لمكافحة الاستبعاد حقا – في القوانين وفي الممارسة – أن تقطع شوطا طويلا نحو تحييد الخطاب المتطرف، وضمان أن تكون لدى مجتمعاتنا القدرة على الصمود في وجه التطرف.

إن القوانين التمييزية، ولا سيما تلك التي تتيح المجال للتحديد النمطي للسكان، لا تتماشى مع احترام التنوع والاعتراف بإنسانيتنا المشتركة. وقد علمت البرازيل أن تعزيز شمول الجميع يتطلب تواصل الدولة النشط مع أشد الفئات ضعفا أو هشاشة من السكان أو سكان المناطق النائية لتمكينهم من الاحتكام إلى القضاء والحصول على الخدمات الأساسية.

وفي التوصيات التي قدمها الأمين العام إلى الدول الأعضاء، فإنه محق بإيلاء الأهمية لمكافحة الاستقصاء. والبرازيل مقتنعة بأن العنصر الحاسم الآخر الذي يجب إدراجه في استراتيجيتنا من أجل منع التطرف العنيف هو معالجة أزمة اللاجئين. لا يمكننا أن نتجاهل الأشخاص الذين اضطروا للفرار من بلدانهم الأصلية كي ينجوا من الصراع. والمجتمعات التي ما برحت تظهر التضامن مع اللاجئين تسهم إلى حد كبير في معالجة المحرك الرئيسي لهذه الظاهرة. وكما بين مفوض الأمم المتحدة السامي السابق لشؤون اللاجئين أنطونيو غوتيريس،

فإن العالم الذي يرفض اللاجئين يوفر أفضل أداة دعائية يرنو إليها المتطرفون لتجنيد عناصر جدد من المناصرين، بما في ذلك داخل البلدان التي تسعى إلى إغلاق حدودها أمام للاجئين. وبعبارة أخرى، لا يتسق أن يدافع المرء عن فكرة المسؤولية الجماعية عن حماية المدنيين في حالات الصراع، ثم أن يخذل المدنيين الفارين من الصراع عندما يطرقون بابه.

إن الأمين العام محق في التأكيد على أن الامتثال للقانون الدولي شرط أساسي لتحقيق الفعالية في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف وإذا كانت التدابير تنفذ في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة أو غيرها من هيئات القانون الدولي – بما في ذلك قوانين حقوق الإنسان، والقانون الإنساني، وقانون حقوق اللاجئين – فإن شرعيتها ستكون قد تعرضت للتقويض، مما يجعلها تؤدي إلى نتائج عكسية. تهدف الجماعات الإرهابية إلى جعل الحكومات تبالغ في ردة فعلها، وذلك من أجل استكشاف قصص الاعتداء والاضطهاد. وللأسف، فإن العديد يقعون في شراكها.

إن استخدام الإنترنت ووسائط الإعلام الاجتماعية من جانب المنظمات الإرهابية يبين الطابع المتطور للتحدي الذي نواجهه. وقد تم تصور أن هذه المنابر ستجمع بين الناس، ولكن يجري الآن استخدامها للتحريض على الكراهية وتعزيز تجنيد الإرهابيين. وفي حين أننا نتخذ الإجراءات ضد هذا النوع من إساءة الاستعمال، يجب علينا في الوقت نفسه حماية الانتهاكات لحرية التعبير والحق في الخصوصية. وينبغي في الوقت نفسه تعزيز تعميم التكنولوجيا الرقمية، بما أن الإنترنت ووسائط الإعلام الاجتماعية تشكل أدوات قوية لتوجيه رسائل الاحترام والحوار.

والأمين العام محق أيضا في تشخيصه أن الصراعات الطويلة الأمد والتي لم تحل غالبا ما تكمن في جذور التطرف العنيف. ونأسف لأن خطة العمل لا تعالج بالقدر الكافي مسؤولية المجتمع الدولي عن حل النزاعات وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وينبغي ألا نقلل من أهمية التجنيد الناجم عن الشعور بالاضطهاد والإقصاء المتولد من الاحتلال الأجنبي على وجه الخصوص. ولا يمكن فصل نشر التطرف العنيف عن فشلنا الجماعي في التعامل مع الأزمات الجارية في الشرق الأوسط، وخاصة الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. واستراتيجية مكافحة التطرف العنيف لا بد من أن تتضمن الدعوة إلى بذل الجهود الرامية إلى إحلال السلام القائم على العدل في الصراعات التي تغذي بصورة مباشرة أو غير مباشرة المخططات الإرهابية. وعلى مجلس الأمن أن يرتقي إلى مستوى مسؤولياته في هذا الصدد.

وتمثل جلسة اليوم بداية مناقشة بشأن التوصيات التي قدمها الأمين العام وسائر الدول الأعضاء فيما يتعلق بالكيفية التي يمكن بها منع التطرف العنيف. ونتطلع إلى مواصلة مناقشة هذه المسائل في مؤتمر جنيف في نيسان/أبريل، أثناء استعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي ستجري في حزيران/يونيه.

السيد أكبر الدين (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر الرئيس على تنظيم هذه المناقشة بشأن تقرير الأمين العام عن خطة عمل لمنع التطرف العنيف، الوارد في الوثيقة A/70/674. يرحب وفد بلدي بفرصة التركيز على هذا الوباء الذي اسمه التطرف العنيف. إن بلاء العصر الحديث هذا يدمر المجتمعات ويجعل المجتمعات المحلية تتزف، ويقوض هياكل الدولة. إن تكلفته مميتة من المناطق التي تشهد الصراع إلى شوارع المدن النائية. وفي هذه المرحلة، نود أن نبدي ملاحظاتنا التي توجز نهجنا إزاء المسألة، حتى بينما ننتظر إجراء مناقشة مفصلة بشأن هذا الموضوع.

أولا، إن التقرير يعتمد نهجا حصيفا بعدم الخوض في شِرك الانقسام الناجم عن تعريف هذه الظاهرة التي تعرف

باسم التطرف العنيف. ونحن في الجمعية العامة نجد أنفسنا مرة أخرى أمام مناقشات لاهوتية لكن الحاجة الآن تقوم إلى اتخاذ إجراءات. ونؤيد نهج الإشارة إلى المسارات لمعالجة المشاكل بأفضل الأدوات المتوفرة لدينا، بدلا من اتباع مسار التعريف.

ثانيا، ونظرا لتنوع العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والنفسية والثقافية التي تنطوي عليها المسألة، فمن الواضح أن يكون هناك مسارات متعددة تؤدي إلى نمو التطرف العنيف. وبالتالي، فإن الترابط بين الأمن والتنمية، باعتبار ذلك مبدأ من مبادئ الفلسفية للنهج المحدد في خطة العمل هو أمر مفهوم. وهذا يبشر بدور للأمم المتحدة التي لها خبرة طويلة في نظم الشراكات بين القطاعات لمعالجة مسائل متعددة الأبعاد باستخدام طرق محتملة متعددة. ومع ذلك، نرى أن خطة العمل مليئة بالوصفات للدول الأعضاء، ولكنها شحيحة عندما يتعلق الأمر بما ستبذله الأمم المتحدة لمساعدة الدول الأعضاء في هذا المسعى.

إننا ندرك أن معالجة هذا القلق هي في المقام الأول مسؤولية الدول الأعضاء، والعديد منها تواجه بالفعل المشكلة على أفضل نحو يمكنها. ومع ذلك، نحن بحاجة إلى إضافة قيمة كبيرة من الأمم المتحدة في هذا المسعى. والأمر الأكثر أهمية مما نواجهه هو الكيفية التي يمكننا بها التصدي للخطر. إن ما نتناوله ليس مجرد عدوى محلية يمكن معالجتها من جانب واحد؛ إنه عدوى عالمية. إن الصلات العالمية والعلاقات القائمة على منح الامتيازات، والإرهاب على الصعيد المحلي، واستخدام الفضاء الحاسوبي للتجنيد والدعاية، كلها تمثل مستوى جديد من التهديد. ونحن بحاجة إلى خيارات هامة للتعاون الدولي، ومع الأسف، لا نراها في الخطة المعروضة علينا اليوم.

ثالثا، نرى أن الهيكل الحالي في الأمم المتحدة لا يكفي للتصدي للفيروس الذي يهددنا جميعا. ولا توفر خطة العمل أي حل لهذا القصور. فعلى سبيل المثال، أين جهة الاتصال الوحيدة التي ستساعد الدول الأعضاء الساعية للحصول على المساعدة من الأمم المتحدة في منع التطرف العنيف؟

وبعد أن درسنا كامل خطة العمل، لم نجد، للأسف، إجابة على ذلك السؤال الأساسي والهام.

رابعا وأخيرا، حتى عندما يتم تنفيذ العديد من الوصفات الواردة في خطة العمل، ستظل هناك حالات لن نتمكن فيها من الحيلولة دون تحول حالات العنف المتطرف الأكيدة إلى إرهاب. ونحن نرى أن ما من مظلمة على الإطلاق – وأكرر ما من مظلمة – يمكن أن تبرر اللجوء إلى الإرهاب. ولئن كنا نؤكد على المنع، ينبغي لنا ألا نحول تركيزنا عن ضمان أن المتطرفين العنيفين يخضعون أيضا لكامل قوة القانون، إذ يشكلون خطرا وشيكا ومستمرا.

إن الهند دولة متعددة الأديان ومتنوعة المعتقدات بشكل كبير. إنها دولة تتعزز وحدتها بالتعددية. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن القيم التي تمثلها المجتمعات المنفتحة والمتسامحة هي، في نهاية المطاف، أفضل محبط أمام قوى التطرف العنيف. واسترشادا بهذا النهج، نتطلع إلى مناقشة المسائل المعروضة في خطة العمل بمزيد من التفصيل في أقرب فرصة ممكنة.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أهنئ الرئيس على عقد هذه المناقشة بشأن خطة العمل لمنع التطرف العنيف (A/70/674).

وترى المملكة المغربية أن منع التطرف العنيف الذي يؤدي إلى الإرهاب، يجب أن يكون من بين أولويات الأمم المتحدة في مواجهة التهديد العالمي المتمثل في الإرهاب. وقد أصبح نطاق هذا التهديد يصل جميع أنحاء العالم، وما من دولة أو مجتمع بمنأى عنه. وبناء على ذلك، لم يتردد المغرب في دعم خطة عمل الأمين العام.

وقد تضافرت عدة عوامل لتغذي التطرف العنيف الذي يؤدي إلى الإرهاب، بما في ذلك أثر الأزمة الاقتصادية والمالية، الأمر الذي أدى إلى بطالة الشباب عندنا، وإلى الحروب التي أسفرت عن ملايين من الأشخاص المشردين واللاجئين، وإلى الافتقار إلى الحكم الرشيد والديمقراطية والعدالة وسيادة القانون؛ وإلى الاستفزازات المتعلقة بكراهية الأجانب وكراهية الإسلام. وكل ذلك يتطلب العمل المتضافر من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي يقع على عاتقها مسؤولية مساعدة الدول الأعضاء على الإمساك بزمام الأمور في وضع خطط عملها الوطنية لمنع التطرف المصحوب بالعنف، وفي الوقت نفسه التمتع الكامل بسيادتها. ولذلك، فمن المهم دعم التعليمي والتقني المقدم إلى الدول الأعضاء، وتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي. وفي هذا الصدد، نرحب ببرامج التعاون التي وضعت في إطار مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

ومنع التطرف المقترن بالعنف بجميع أشكاله، بما في ذلك التطرف المفضي إلى الإرهاب، هو جزء من استراتيجية المغرب الوطنية لمكافحة الإرهاب. وتتمحور الاستراتيجية حول نهج ثلاثي الأبعاد يقوم على لأمن وتعزيز قوانين مكافحة الإرهاب وتنمية الطاقات البشرية والإصلاح الدينية، والقضاء على نزعة التطرف. كما أنه يتسق مع العديد من عناصر خطة العمل الوطنية لمنع التطرف المصحوب بالعنف.

ويتضمن الإصلاح الديني، في جملة أمور، تدريب الشباب من الأئمة والوعاظ في مجال القيم والمبادئ الحقيقية للإسلام. وفي آذار/مارس ٢٠١٥، افتتح صاحب الجلالة الملك، معهد محمد السادس لتدريب الأئمة والمرشدين والمرشدات، وهو مفتوح أمام جميع بلدان العالم. كما تم إطلاق برنامج لإزالة التطرف، وإعادة التأهيل والإدماج للمقاتلين الإرهابيين الأجانب.

إن المغرب ملتزم بمهمته المتمثلة في تقاسم وتبادل الخبرات مع البلدان الأفريقية الأخرى، وقد بدأ التعاون في المجال الديني مع عدد من البلدان الأفريقية والأوروبية، التي أبرمت اتفاقات تعاون مع المغرب بشأن تدريب الأئمة والمرشدات في معهد محمد السادس.

ولن تدخر المملكة المغربية جهدا من أجل الجمع بين الزعماء الدينيين من جميع الأديان لمناقشة سبل الحد من استغلال الدين الذي يغذي التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب. ولذلك، قامت المملكة المغربية بتنظيم أول منتدى بشأن دور الزعماء الدينيين في منع التحريض على الكراهية، بفاس في نيسان/أبريل ٢٠١٥، وهو ما أقر به باعتماد إعلان فاس. وشدد المنتدى على أهمية التعاون بين الأديان في مكافحة جميع أشكال التمييز وكراهية الأجانب والتحريض على الكراهية.

بالإضافة إلى ذلك، وفي الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير، نظم المغرب في مراكش تحت رعاية صاحب الجلالة الملك محمد السادس مؤتمرا معنيا بحماية الأقليات الدينية في المجتمعات الإسلامية. وفي الخطاب الافتتاحي الذي ألقاه صاحب الجلالة في المؤتمر، شدد على أهمية التعاون بين أتباع جميع الأديان في مواجهة تحديي التمييز والتعصب. وأقر المؤتمر إعلان مراكش، الذي دعا، في جملة أمور أخرى، إلى إعادة النظر في البرامج التعليمية والدينية بهدف تسليط الضوء على قيم التعايش والتسامح، والتعايش بين جميع الأديان. وهذا هو السبيل الوحيد للتصدي لخطاب الكراهية الذي يتبناه تنظيمي داعش والقاعدة والمرتبطين بهما.

ومنذ البداية، أيدت المملكة المغربية اعتماد قرار إجرائي قصير يرحب بمبادرة الأمين العام، وعلى الأقل، يحيط علما بخطة العمل. وقد وفر مشروع القرار الذي قام بتعميمه في ٨ شباط/فبراير رئيس الجمعية العامة بعد التشاور مع الدول الأعضاء، فرصة للمضي قدما والجمع بين كل المواقف من

أجل تحقيق الاعتماد بتوافق الآراء صباح هذا اليوم للقرار ٧٠/٢٥٤.

إن الاجتماع الاستعراضي الخامس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، المقرر عقده في حزيران/يونيه، والمحافل المعنية سوف توفر أفضل الفرص للنظر في مسائل أخرى ذات صلة. وتكتسي التوصيات التي قدمها الأمين العام أهمية، خصوصا بشأن مسائل الشباب ومكافحة التطرف المقترن بالعنف في وسائط الإعلام وعلى شبكة الإنترنت، وكذلك في القطاعات الأخرى.

ويمكن لإدراج الوقاية من التطرف العنيف في أنشطة عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة أن يعرض الولايات المحددة لتلك العمليات والبعثات للخطر أو يجعلها تتسم بالتعقيد. ومع ذلك، فإن خطة العمل تمثل أساسا هاما لمكافحة التطرف العنيف وتهيئة المجال لتحقيق التوافق في الآراء فيما بين جميع بلدان العالم لمواجهة هذه الظاهرة العالمية. ويجب ألا يبقينا الإرهاب والتطرف العنيف متفرقين. بل على العكس من ذلك، يجب أن نتوحد ونجمع كل القوى والجهود المبذولة، وقبل كل شيء، ونظهر التسامح وقبول الآخر. ويجب على المجتمع الدولي بأسره القيام بذلك جنبا إلى جنب مع قيام الأمم المتحدة بدور أنسب، وهي التي يجب أن تقودنا في هذا المجال.

وفي الختام، ترحب المملكة المغربية بمبدأ التكامل المضاف في خطة العمل، سواء لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي يسهم بفعالية تنفيذ ركائزها في تطبيقها، ولقرارات مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، ولا سيما القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي يربط بين التطرف العنيف والإرهاب.

السيد ساديكوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد كازاخستان أن يشكر الأمين العام بان كي – مون، فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب وكيانات الأمم المتحدة الأخرى المعنية مباشرة بإنشاء آليات وقائية في إطار النهج العالمي للأمم المتحدة في مكافحة التطرف العنيف الذي يفضي إلى الإرهاب.

وترحب كازاخستان بمبادرة الأمين العام لمعالجة ظاهرة التطرف العنيف، فضلا عن جهوده لتحقيق هذه الغاية.

ونحن جميعا ندرك أثر الجماعات الإرهابية العاملة في شتى أنحاء العالم. ولذا فمن الضروري تعبئة الهياكل الإقليمية، مثل منظمة شنغهاي للتعاون، والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وذلك من أجل صون الأمن في المنطقة الشاسعة التي تنشط فيها تلك المنظمات. والتنسيق على نحو أوثق مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ضرورة مطلقة أيضا.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومات أن تبادر بتبادل المعلومات الاستخباراتية عن الجماعات الإرهابية وتحركاتها ومصادر التمويل بغية تعزيز الإجراءات المتخذة. وفي الوقت نفسه، ينبغي تقديم الدعم والمساعدة التقنية والتدريب والموارد والمعدات للدول الضعيفة كي يتسنى لها مكافحة العنف والتطرف في أراضيها وعلى طول حدودها.

وبالنظر إلى الحالة فيما يتعلق بالتطرف العنيف، يود وفد بلدي الإشارة إلى اقتراح رئيس كازاخستان، السيد نور سلطان نزاربابييف، المتعلق بإنشاء تحالف لمكافحة الإرهاب بقيادة الأمم المتحدة وبآلية موحدة لدحر تلك الآفة وتقديم الجناة ومؤيديهم إلى العدالة. وهذا الكيان سيجمع ويعزز جميع هياكل الأمم المتحدة القائمة في إطار جهد عالمي منسق تنسيقا جيدا. ونرى أن آليات الأمم المتحدة الحالية، بما في ذلك استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ينبغي جعلها ملزمة قانونا من خلال قرارات مجلس الأمن

ذات الصلة. وبالتالي، فإن الإسراع باعتماد وثيقة شاملة بشأن مسألة الإرهاب الدولي يكتسي أهمية حاسمة.

وندعو جميع الوفود إلى تأييد هذا النهج الجريء والاستشرافي، ومواصلة وضع تطوير توصيات الأمين العام لمنع التطرف العنيف، على النحو المبين في خطة عمله (A/70/674). وتعتقد كازاخستان أن استراتيجية الأمين العام ينبغي أن تمثل مجموعة من الإجراءات المنسقة من جانب المجتمع الدولي لمنع ظهور وتصاعد التطرف العنيف. ونحيي ونؤيد خطة العمل في مجموعها، والقرار المتخذ اليوم بشأن ذلك الموضوع (القرار ٧٠/٢٥٤).

ونحث على عدم اتخاذ أي إجراء يمكن أن يؤدي إلى تدمير أسس الدولة، أو تيسير نشوء ونمو مشاعر التطرف في المجتمع. فالسلام والأمن مترابطان. ومن الواضح أن العالم لم يفعل ما يكفي للاستثمار في التنمية المستدامة. ولذلك، اقترحت كازاخستان أن تخصص الدول الأعضاء ١ في المائة من نفقات الدفاع الوطني لديها صندوق الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة.

وقد استضافت كازاخستان مؤتمرا إقليميا بشأن مكافحة التطرف العنيف في الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، في إطار متابعة مؤتمر القمة في واشنطن العاصمة. وفي أيار/مايو المقبل، سيعقد بلدي منتدى رفيع المستوى بعنوان ”الأديان من أجل السلام“ تحت رعاية رئيس الجمعية العامة. ويهدف المنتدى إلى إظهار الكيفية التي يمكن بها تسخير الوحدة الدينية لمكافحة الطابع الهدام للإرهاب والتطرف العنيف.

وتقف كازاخستان على أهبة الاستعداد للانضمام إلى الإجراءات المتعددة الأطراف للأمم المتحدة والدول الأعضاء بهدف تحقيق عالم ينعم بالسلام والأمن.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.